

# أوفى الشرح باختلاف دلالة ألفاظ الجرح

د. سعاد جعفر حمادي

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت  
مدينة الكويت - الكويت

تاريخ القبول 2011-06-12

تاريخ الاستلام 2011-05-01

## خلاصة

تفنن الأئمة النقاد في تجريح بعض الرواة وتوثيقهم باستخدامهم ألفاظاً دقيقة الصياغة، محددة الدلالة، ووضعوها ضمن مراتب محددة، أطلق عليها "ألفاظ الجرح والتعديل" لإطباق العلماء وتواترهم على استخدامه الفظا ودلالة، إلا أن بعض النقاد أطلقوا تلك الألفاظ ولكن خالفوا في دلالتها جمهور المحدثين، فكانت بمثابة اصطلاح خاص بهم، ويأتي هذا البحث ليكشف اللثام عن بعض ألفاظ الجرح الخاصة ببعض الأئمة النقاد ومعرفة مرادهم من تلك الألفاظ.

### التمهيد

إن من أهم علوم السنة الشريفة المطهرة علم الجرح والتعديل الذي من خلاله يُتعرّف على درجة الحديث من حيث التصحيح أو التحسين أو التضعيف. ويتطلب هذا العلم البحث في عدالة الرواة، ومعرفة أقوال العلماء فيهم، جرحاً وتعديلاً، ولأهمية هذا العلم قال الإمام علي بن المديني: "والفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم"<sup>(1)</sup>. إذ إن معرفة أحوال الرواة ينبني عليها صحة الإسناد الذي هو خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، فإذا صلح الإسناد قبلناه، وإذا لم يصلح رددناه، قال ابن المبارك: "الإسناد من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"<sup>(2)</sup>. ومن هنا فإن هذا العلم يُعتبر من أدق علوم الحديث وأجلّها وأصعبها، فهو علم صعب عسر، ومزلق جدّ خطر، فلهذا قل عدد الجهابذة الناقدين جدّاً جدّاً، عن عدد المحدثين والرواة، فالرواة والمحدثون ألوف مؤلفة، وجحافل مكثفة، أما الناقدون فما يبلغون الألف قطعاً، والجهابذة منهم ما يبلغون المئتين جزءاً، والنقذة المتفرقون الموهوبون ما يبلغون المئة بيقين، كما يتبين بوضوح من النظر في جزء الحافظ الذهبي "ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل"، وجزء الحافظ السخاوي "المتكلمون في الرجال"<sup>(3)</sup>.

ولا تتأتى معرفة أحوال الرواة إلا بمعرفة ألفاظ الجرح والتعديل التي يستخدمها الناقد في الكشف عن حال الرواة فكلما كانت الألفاظ دقيقة الصياغة ومحددة الدلالة ومتعارف عليها، سهل معرفة حكم الناقد على ذلك الراوي، ومن ثم الحكم على الحديث.

**دواعي البحث:** مما لا شك فيه أن علم الجرح والتعديل من العلوم الشائكة، بل إنه يعد من أدق علوم الحديث وأهمها، فهو بمثابة الميزان الذي يوزن به الرجال، ويُحدّد من خلاله ضبط الرواة الذين يقبل حديثهم أو يرد، ولولاه لقال من شاء ما شاء، ولقد قدّ الأئمة النقاد قواعد ذلك الفن حتى توثقت عراه، واستقامت دعائمه، ورسخت قواعده، واستخدموا في الكشف عن حال الرواة ألفاظاً دقيقة الصياغة ومحددة الدلالة، وبينوا مرادهم منها، ومع هذه الجهود المباركة، بقيت هنالك معضلات في هذا العلم، منها أن بعض النقاد أطلق في تجريح بعض الرواة ألفاظاً، خالفوا في دلالتها جمهور المحدثين، فأضحت بمثابة اصطلاحاً خاصاً به، لها مدلولها الخاص من جهة استعمالها لها، وقد يصعب معرفة مرادهم في بعض الأحيان، خاصة وأن تلك الألفاظ قد يكون ظاهرها الجرح الشديد وحقيقتها الجرح اليسير، أو العكس. فأردت أن أكشف اللثام عن مدلول بعض عبارات الجرح الخاصة عند بعض الأئمة النقاد في القرنين الثاني والثالث، مسترشدة بتفسير الأئمة من خلال تتبعهم لكلام الناقد في الرواة، واختلاف الرواية عنه في بعضهم، مع مقارنة كلامه بكلام غيره<sup>(4)</sup>، أو من خلال إطلاقاتهم التي قد يفصحون عن مرادهم منها تلميحاً، أو لوجود قرائن قد تدل على ذلك المفهوم، أو بتفسير تلامذتهم. قال ابن كثير: "والوقوف على عبارات القوم لفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال وبقرائن ترشد إلى ذلك"<sup>(5)</sup>. كما أن هذا البحث يسهم بشكل غير مباشر في تلبية دعوة الحافظ السخاوي وتحقيق حلم يراود خياله وتمنى لو تم تحقيقه حيث قال: "ولو اعتنى بارع بتتبعها ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها مع شرح معانيها لغة واصطلاحاً لكان حسناً"<sup>(6)</sup>. ومن قبله الذهبي الذي قال: "ثم نحن نفقّر إلى عبارات التعديل والجرح وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام: عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه ومقاصده، بعباراته الكثيرة"<sup>(7)</sup>.

**حدود البحث:** ألفاظ الجرح الثمانية: ليس بالقوي، ضعيف، ليس بذاك، مجهول، ليس بشيء، سكتوا عنه، فيه نظر، منكر الحديث. ويرجع السبب في تحديد نطاق البحث إلى هذه الألفاظ الثمانية، ولم أتطرق إلى ألفاظ الجرح الأخرى التي وقفت عليها. لسببين. الأول: أن تلك الألفاظ الثمانية تحقق الفائدة المرجوة من البحث. والثاني أن ذكر جميع الألفاظ على سبيل الاستقصاء من شأنه أن يزيد عدد صفحات البحث مما يحول دون نشره. أما السبب في تقييد النطاق الزمني بالقرنين الثاني والثالث فإنه يرجع إلى أن هذا اللون في تعديل الرواة انتشر في بداية القرن الثاني، وقوي واشتد في القرن الثالث وضعف في القرن الرابع.

**مشكلة البحث:** تكمن مشكلة البحث الرئيسية في مسألتين: الأولى: تحديد مدلول العبارة التي استعملها بعض الأئمة، وخالفوا بها ما تواتر استخدام النقاد لها لفظ ودلالة. الثانية: تنوع استعمال الإمام الواحد للعبارة الواحدة بأكثر من معنى خالف فيها الاصطلاح العام.

**الفائدة المرجوة من هذا البحث:** يهدف هذا البحث إلى تحقيق عدد من الفوائد أبرزها: أولاً: تمكين الباحثين من التعرف على لون جديد من ألوان الجرح. ثانياً: معرفة ألفاظ الجرح التي خالف بها بعض النقاد في دلالتها جمهور المحدثين. ثالثاً: الكشف عن مراد الإمام الناقد من تلك الألفاظ. رابعاً: جمع عبارات الجرح الخاصة التي صدرت من أشهر أئمة النقد المشهورين وخاصة في القرنين الثاني والثالث، من خلال استقراء أشهر كتب السؤالات والرجال.

**مجال البحث:** جعلت حدود البحث في أشهر كتب الرجال والسؤالات والعلل مثل كتاب: أحوال الرجال، والعلل ومعرفة الرجال، وتاريخ الدارمي، والتاريخ ليحيى بن معين، والتاريخ الكبير للبخاري، وتاريخ بغداد، وتذكرة الحفاظ، وتعجيل المنفعة، والتعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، وتهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب، والثقات في الصحابة والتابعين، والجرح والتعديل، وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء، وسؤالات ابن الجنيدي ليحيى بن معين، وحمزة السهمي للدارقطني، وابن أبي شيبعة لعلي بن المديني، والبرقاني للدارقطني، وأسئلة البردعي لأبي زرعة الرازي، وسير أعلام النبلاء، والضعفاء لأبي زرعة الرازي، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، والكامل في ضعفاء الرجال، ولسان الميزان، والمجروحين من المحدثين، والضعفاء الكبير، والمعرفة والتاريخ، والمغني في الضعفاء، وميزان الاعتدال في نقد الرجال، وهدى الساري مقدمة فتح الباري.

**الدراسات السابقة:** لم يفرد هذا البحث بأي دراسة سابقة، إنما نصوصه مبنوثة منثورة في كتب الحديث وعلومه والسؤالات وكتب الرجال. إلا أن بعض العلماء قام بمحاولة لدراسة هذه المصطلحات لعل أبرزها ما قام به الشيخ عبد الحي اللكنوي في كتابه المانع "الرفع والتكميل" قدم فيه عصاره هذا الموضوع التي استخلصها من كتب الحديث وعلومه، وكتب الرجال، والطبقات، وكتب أصول الفقه وغيرها، وكان عمله كالخطوط العربية. بالإضافة إلى كتاب "قواعد في علوم الحديث" للتهانوي، وهوامشه بقلم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. ومع كل تلك الجهود التي بذلت في سبيل الكشف على مصطلحات الأئمة، إلا أن المجال ما زال متسعاً لجمع ألفاظ الأئمة النقاد الخاصة بالجرح وبيان مقاصدهم في اللفظ الواحد على صعيد واحد.

**منهج البحث:** من المعلوم أنه لا بد لكل بحث من منهج يسير عليه الباحث في معالجة موضوع بحثه ليسجل في نهايته ما انتهى إليه من نتائج وتوصيات، وقد سلكت المنهج الاستقرائي، فست

## أوفى الشرح باختلاف دلالة ألفاظ الجرح ( 51-87 )

في هذا البحث على منهج محدد حاولت قدر استطاعتي عدم الخروج عنه، وتتلخص معالم هذا المنهج في الآتي: استخرجت الألفاظ الخاصة التي تفيد جرحاً، سواء التي وردت في أشهر كتب الحديث وعلومه، والسؤالات، أو كتب الرجال، لأنها حوت مصطلحات أئمة الفن ومراتبها. ورتبت الألفاظ على المراتب. وعزوت نصوص النقاد إلى مصادرها الأصلية، فإن لم أجد عزوتها إلى أول مصدر ناقل لها بعده. كما قمت بترتيب المصادر والمراجع ترتيباً زمنياً تنازلياً فذكرت الأقدم وفاة حتى المتأخر. واكتفيت ببعض المراجع بالاسم الأول منها منعاً للتطويل.

### خطة البحث: وقد قسمت البحث إلى تمهيد وتسعة مطالب وخاتمة.

هذا وأسأل الله تبارك وتعالى أن يكون عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

**المطلب الأول:** مراتب ألفاظ الجرح وتطورها: اصطلح نقاد الحديث على استعمال ألفاظ يعبرون بها عن وصف الرواة على تباين أحوالهم في القوة والضعف والثقة والريبة، ولقد تفاوتت أحكامهم على الرواة من ناحية الجرح والتعديل تبعاً لاختلافهم. وقد حاول العلماء تقسيمها إلى درجات، فبعضهم جعلها أربعاً وبعضهم خمساً، وبعضهم ستاً، وهي أمور تقريبية لا تكفي عن البحث والتأمل فيها وفي مخارجها ومناسباتها، ولكنها تنير الطريق. وكان أول من قسم مراتب ألفاظ الجرح والتعديل، وبيّن أحكامها بدقة وإتقان، ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه الجرح والتعديل. فقسم مراتب الجرح إلى أربع مراتب من الأضعف إلى الأشد ضعفاً(8).

وارتضى الخطيب، تقسيم ابن أبي حاتم للمراتب، وذكرها في كتابه "الكفاية" على سبيل الاعتماد، واكتفى من كلامه بذكر أعلى العبارات في التعديل، وأدونها في الجرح عنده، قال: "فأما أقسام العبارات بالأخبار عن أحوال الرواة فأرفعها أن يقال: حجة أو ثقة، وأدونها أن يقال: كذاب أو ساقط"(9). وتابع ابن أبي حاتم على هذا التقسيم ابن الصلاح، والنووي، فوافقوه وزاد ابن الصلاح، ألفاظاً أخرى على ما ذكره ابن أبي حاتم. فزاد رتبة أعلى من الأولى عند ابن أبي حاتم، وجعل الثالثة والرابعة مرتبة واحدة(10). وأما الذهبي، والعراقي، وابن حجر، والسخاوي فقد زادوا هذه المراتب تقسيماً وترتيباً وأحكاماً وتنظيماً. فقسم الذهبي مراتب الجرح إلى خمس مراتب، لكن نقل السخاوي أن مراتب الجرح عند الذهبي ست مراتب بزيادة مرتبة "ضعيف"، كما أن الذهبي وسع بتقسيمه دائرة ألفاظ الجرح والتعديل حيث أتى بألفاظ ومصطلحات لم يأت بها من كان قبله من العلماء كابن أبي حاتم، وابن الصلاح. بدأ الذهبي ذكر ألفاظ الجرح بالأشد منها فما دونه، لكن ترتيبها مع الابتداء بالأخف(11). وجاء العراقي فتابع الذهبي في تقسيمه وأدخل عليه تفصيلاً وإيضاحاً كلمة: المرتبة الأولى، المرتبة الثانية، بدلا من كلمة ثم، وتوسع في ذكر ألفاظ كل مرتبة، وأبان حكم المراتب وأوضحه(12). على أن العراقي خالف الذهبي في بعض الألفاظ(13). ثم جاء ابن حجر فزاد في نخبته مرتبة عليها هي: رتبة المبالغة "كأكذب الناس"، "إليه المنتهى في الوضع"، أو هو "ركن الكذب" ونحو ذلك(14)، فصارت مراتب الجرح ستاً(15). ثم جاء بعده السخاوي، فتبع ابن حجر في جعل كل من مراتب الجرح والتعديل ستاً وفي زيادة بعض الألفاظ(16).

**المطلب الثاني:** "ليس بالقوي"(17): من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند الذهبي، والسخاوي. ومن الثانية عند ابن أبي حاتم، والخطيب، وابن الصلاح، والنووي، والعراقي، والسيوطي(18). ولفظ "ليس بالقوي" تنفي الدرجة الكاملة من القوة، فهي عبارة تلين، وهي تساوي لفظة "ليس

بالمتمين، وهي أخف من لفظة "ضعيف"، ودون لفظة "صدوق". قال ابن تيمية: "عبارة لبنة تقتضي أنه ربما كان في حفظه بعض التغير؛ ومثل هذه العبارة لا تقتضي عندهم تعمد الكذب ولا مبالغة في الغلط" (19). وقال المعلمي في راو قال فيه الدارقطني: "ليس بالقوي": "أقول: كلمة الدارقطني تعطي أنه قوي في الجملة، كما مر في ترجمة الحسن بن الصباح، وأما الحفظ فليس بشرط، كأن علم الرجل في كتبه ومنها يروي وذلك أثبت من الحفظ" (20). فهي إذا عبارة تليين لا تفيد الجرح المفسد (21)، يكتب حديث الموصوف بها، للاعتبار فقط. ويظهر أن هذا هو معنى هذه اللفظة عند عامة النقاد حيث استعملوها بالجرح الخفيف، التي تجعل الراوي في مرتبة "صالح الحديث" لغيره، و"لا يحتج به" لذاته. وبهذا الاتجاه استعملها علي بن المديني قال في الفرج بن فضالة: "هو وسط، وليس بالقوي" (22)؛ وقال في محمد بن عبد الله بن مسلم ابن أخي الزهري "ضعيف، ليس بالقوي، ونحن نكتب حديثه"؛ وقال في أبي خلف موسى بن خلف "ليس بالقوي، يعتبر به" (23). وبنفس السياق استعملها الدارقطني: "قال في شبل بن العلاء بن عبد الرحمن: "ليس بالقوي، ويُخرَج حديثه" (24)؛ وقال في سعيد بن يحيى الحميري: "متوسط الحال، ليس بالقوي" (25). إلا أن هذه العبارة قد تدل بالنظر إليها مقرونة بعبارات سائر النقاد في الراوي الذي قبلت فيه على أنه في منزلة من هو دون "الثقة" وفوق "الضعيف"، فتليينه بهذه العبارة من جهة عدم بلوغه درجة أهل الإلتقان، وكذلك الصدوق، وتارة تدل سائر العبارات على أن الرجل ضعيف الحفظ، فيوصف بالضعف مع صحة الاعتبار بحديثه، لكن لا تفيد شدة الضعف لذاتها (26). وقد يراد بها لمعنى غير الحديث، لكن لا يأتي ذلك إلا مبيناً في نفس لفظ الجرح، مثل قول الدارقطني وقد سئل عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة "حافظ محدث، ولم يكن في الدين بالقوي، ولا أزيد على هذا" (27).

مراد يحيى بن معين من عبارة "ليس بالقوي": ذهب ابن القطان إلى أنها عبارة تعديل عند ابن معين. قال ابن القطان في بكر بن بكار البصري: "قال ابن معين: ليس بالقوي، وكذا قال أبو حاتم، وهو إلى التقوية أقرب، فإنهما إنما يعينان بذلك أنه ليس بأقوى ما يكون" (28). مراد أحمد من قوله في الراوي "ليس بالقوي": ذكر ابن تيمية في "الفتاوى الكبرى" قول أحمد في عتبة بن حميد الضبي "ضعيف، ليس بالقوي"، قال ابن تيمية: "لكن أحمد يقصد بهذه العبارة "ليس بالقوي" أنه ليس ممن يُصح حديثه، بل هو ممن يُحسن حديثه، وقد كانوا يُسمون حديث مثل هذا ضعيفاً، ويحتجون به، لأنه حسن، إذ لم يكن الحديث إذ ذاك مقسوماً إلا إلى صحيح وضعيف" (29). مراد البخاري من قوله في الراوي "ليس بالقوي": قال الذهبي: "البخاري قد يطلق على الشيخ "ليس بالقوي" ويريد أنه ضعيف؛ ومن ثم قيل: تجب حكاية الجرح والتعديل" (30). مراد أبي حاتم من قوله في الراوي "ليس بالقوي": ذهب ابن القطان والذهبي إلى أنها عبارة تعديل. قال الذهبي: "وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم: "ليس بالقوي" يريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثابت (31). وتقدم قول ابن القطان في بكر بن بكار البصري: "قال ابن معين: ليس بالقوي، وكذا قال أبو حاتم، وهو إلى التقوية أقرب، فإنهما إنما يعينان بذلك أنه ليس بأقوى ما يكون" (32). مراد النسائي من قوله في الراوي "ليس بالقوي": خالف النسائي الجمهور في استعماله لهذه العبارة قال قاسم علي سعد: "والنسائي قد قال في جماعة: "ليس بالقوي"، وقال فيهم في موضع آخر: "ليس به بأس" أو "ثقة"؛ مما يدل على اختلاف مذهبه فيها عن مذهب الجمهور" (33). لذا ذهب الذهبي إلى أنها ليست جرح مفسد، حيث قال: "وقد قيل في جماعات ليس بالقوي، واحتج بهم؛ وهذا

## أوفى الشرح باختلاف دلالة ألفاظ الجرح ( 51-87 )

النسائي قد قال في عدة: ليس بالقوي، ويخرج لهم في كتابه، فإن قولنا "ليس بالقوي" ليس بجرح مفسد<sup>(34)</sup>.

**المطلب الثالث: ضعيف:** هي صيغة جرح بلا تردد، من المرتبة الثانية من مراتب الجرح الذهبي، وابن الصلاح، والعراقي، وابن حجر، والسخاوي. ومن الثالثة عند ابن أبي حاتم، والخطيب، والنووي، والسيوطي<sup>(35)</sup>. ويطلق أئمة الجرح والتعديل هذه اللفظة على من ما لم يجمع صفة الصحيح أو الحسن<sup>(36)</sup>، بمعنى أنها تطلق على من يجبر ضعفه قال ابن أبي حاتم: "وإذا قالوا "ضعيف الحديث" فهو دون الثاني يعني "ليس بقوي" لا يطرح حديثه بل يعتبر به<sup>(37)</sup>، فيكتب حديث هذه أهل المرتبة للاعتبار فقط<sup>(38)</sup>. كما أن هذه العبارة شائعة على ألسنة المحدثين كثيرًا، يصفون بها الراوي الذي تكاثرت أخطؤه ومخالفاته، بحيث صار الأصل في أحاديثه أنها أولى بالرد من القبول.

مراد ابن معين من قوله في الراوي "ضعيف": يطلق ابن معين هذه اللفظة على من ليس هو ثقة، ومن لا يكتب حديثه بمعنى أنها عنده من أبلغ مراتب الجرح. قال ابن معين: "إذا قلت: هو ضعيف فليس ثقة، لا تكتب حديثه"<sup>(39)</sup>. وقال ابن أبي خيثمة في تاريخه "قلت ليحيى بن معين إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف؟ قال: إذا قلت لك ليس به بأس، فهو ثقة، وإذا قلت لك: هو ضعيف، فليس هو بثقة، ولا يُكتب حديثه"<sup>(40)</sup>. وظاهر هذه العبارة أن حكم ابن معين على الراوي بأنه ضعيف هو حكم عليه بالترك والسقوط<sup>(41)</sup>. وذكر أحمد نور سيف في مقدمته لـ "تاريخ الدوري" أن "ليس بشيء" و"ليس بثقة" و"ضعيف" تعني عند ابن معين غالبًا الضعف الشديد. ولقد أغرب في هذا المقام ابن القطان فقال في "بيان الوهم والإيهام": "ابن معين إذا قال في رجل معروف من أهل العلم: أنه ضعيف، فإن ذلك ليس تجريحًا منه له، وإنما هو تفضيل لغيره عليه، في الأغلب، وقد يقوله باعتبار أو هام توجد له لا تسقط الثقة به"<sup>(42)</sup>.

وحاول قاسم علي سعد في كتابه "مباحث في علم الجرح والتعديل" الجمع بين هذين المذهبين المذكورين في تفسير مراد ابن معين بكلمة "ضعيف"، فقال: "قول ابن معين "ضعيف" يختلف عن مسلك الجمهور، فهي عندهم في المرتبة الخامسة، أما عنده فهي أسقط من ذلك"، ثم ذكر ما تقدم من جواب ابن معين لابن أبي خيثمة؛ ثم قال: "أما إذا استعمل ابن معين هذه اللفظة في رجال معروفين من أهل العلم فإنه لا يريد في الغالب توهينهم؛" ثم ذكر كلام ابن القطان المتقدم<sup>(43)</sup>. وعندي أن جمع صاحب كتاب "شفاء العليل" بين هذين المذهبين أرجح، حيث تتبع استعمال ابن معين لهذا اللفظ فوجده يطلق ذلك على المتروكين والكذابين غالبًا، وكثيرًا ما يقول: "فلان ضعيف ليس بشيء"، ويستعمل هذين اللفظين في الجرح الشديد، وهناك بعض المواضع خالف فيها ذلك، فقد سأله معاوية بن صالح عن عبد الرحمن العنسي فقال: "ضعيف"، فقال له معاوية: "يكتب حديثه؟" قال: "نعم على ضعفه وكان رجلاً صالحاً"<sup>(44)</sup>. فالأصل أن ابن معين إذا قال في الراوي "ضعيف" فيريد به الجرح الشديد حتى يظهر خلاف هذا لأنه في الغالب ما يكون كلامه وكلام غيره فيه شديدًا.

والخلاصة أن عبارة "ضعيف" أو "ضعيف الحديث" تطلق على الراوي ويراد بها أنه دون من يحتج بحديثه، لسوء حفظه مثلاً، ولكن يعتبر به؛ ولكن قد تطلق على المجروح الشديد الضعف الذي لا يكاد يكتب حديثه، وعلى شديد الضعف الذي يبلغ حديثه الترك، وإن كان غير مُتهم. كما تطلق على الراوي المتهم بالكذب. ويُطلب تعيين مرتبة ذلك الضعف بالنظر في القرائن. ومن هذا قول

## د. سعاد جعفر حمادي ( 87-51 )

ابن عدي في "كامله" في كثير من الرواة: "هو في جملة الضعفاء"، وربما قالها فيمن يعتبر به، وربما قالها في متروك<sup>(45)</sup>. ويكثر ذلك في اصطلاح أبي نعيم الأصبهاني في طائفة من كتبه<sup>(46)</sup>، والمنذري في "الترغيب والترهيب"، والهيتمي في "مجمع الزوائد"، وكثير ممن عاصروهم أو جاء بعدهم.

**المطلب الرابع: ليس بذاك:** من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند الذهبي، والسخاوي، والسيوطي. ومن الثانية عند ابن الصلاح، والنووي، والعراقي<sup>(47)</sup>. وقد وقعت هذه اللفظة في كلام النقاد بكثرة، وهي لفظة تفيد تليين الراوي الموصوف بها، لكن بدرجات متفاوتة في التليين، ولا تعني السقوط بأي اعتبار، فإن وصف بها من هو متروك أو متهم، فذلك ممن قالها لعدم اطلاعه على سبب شدة الجرح في ذلك الراوي. وحيث وقع استعمالها فيما يتردد في الدرجات المتفاوتة احتجاجاً واعتباراً، فلا يصح عدّها سبباً لرد حديث الموصوف بها، حتى يحدد معناها بغيرها. وقد يذكرون في كلامهم تلك العبارة مضافة إلى لفظة مفسرة، وهي عندئذ بحسبها، فيقولون: "ليس بذاك الثقة"، و"ليس بذاك المعروف"، و"ليس بذاك المشهور"، و"ليس بذاك القوي"، وهذه عبارات متكررة في كلامهم، سوى الأولى منها فهي نادرة. وعموماً فهذه العبارة أطلقت على من دون الثقة.

مراد ابن معين من قوله في الراوي "ليس بذاك": استعمل ابن معين هذه العبارة في أكثر من معنى فأطلقها على:

الصدوق الذي يعد حديثه المحفوظ من قبيل الحديث الحسن: قالها في عمرو بن شعيب<sup>(48)</sup>، وهو معروف بحسن حديثه، بل نقل الدوري عنه قوله فيه "ثقة"<sup>(49)</sup>، وقالها في العلاء بن عبد الرحمن<sup>(50)</sup>، وهو "صدوق جيد الحديث، احتج به مسلم في "صحيحه". وقالها في الحكم بن فضيل الواسطي<sup>(51)</sup>، وهو "صدوق لا بأس به، حسن الحديث"، قال يحيى "ليس به بأس"<sup>(52)</sup>، وفي رواية "ثقة"<sup>(53)</sup>. وقال أبو داود "ثقة"<sup>(54)</sup>، وذكره ابن حبان في "الثقات"<sup>(55)</sup>. كما أطلقها على من يعتبر به ممن لم يتبين إتقانه لقلّة حديثه: قال في خالد بن الفرز: "ليس بذاك"<sup>(56)</sup>، وهو شيخ ليس بالمشهور، لم يرو عنه غير الحسن بن صالح.

وأطلقها على الضعيف المعروف بالضعف، ممن الأصل فيه الصدق فيعتبر بحديثه: قال ابن معين في عثمان بن سعد الكاتب: "ليس بذاك"<sup>(57)</sup>، وهو لين الحديث، سبى الحفظ، شرح أمره ابن حبان فقال: "كان ممن لا يميز شيخه من شيخ غيره، ويحدث بما لا يدري، ويجيب فيما يسأل، فلا يجوز الاحتجاج به"<sup>(58)</sup>. وقال في روح بن أسلم أبي حاتم الباهلي: "ليس بذاك، لم يكن من أهل الكذب"<sup>(59)</sup>، كأنه يرد قول عفان بن مسلم: "كذاب"<sup>(60)</sup>، وعفان مع إتقانه لا يعد في مبرزي النقاد، وفسر العبارة فيه أبو حاتم فقال: "لين الحديث، يتكلم فيه"<sup>(61)</sup>، فكانه يشير إلى قول عفان معرضاً، وأن الرجل لا ينزل حاله عن مجرد الضعف للين حديثه، ولذا أطلق تضعيفه طائفة، ولم يجاوزوا. وقال في جعفر بن ميمون الأنماطي<sup>(62)</sup>، "ليس بذاك"<sup>(62)</sup>، والرجل صالح الحديث، لكنه لا يبلغ الاحتجاج للينه، وابن معين نفسه قال عنه مرة "صالح"، وقال أخرى "ليس بثقة"<sup>(63)</sup>، فكانه يقول: لم يبلغ مبلغ الثقات.

مراد أحمد من قوله في الراوي "ليس بذاك": أطلقها على الضعيف المعروف بالضعف، ممن الأصل فيه الصدق فيعتبر بحديثه قال في سلم بن سالم البلخي الزاهد: "ليس بذاك في الحديث" قال عبد الله: "كانه ضعفه"<sup>(64)</sup>. وهو كذلك ضعيف الحديث عند أكثرهم، وعلته من جهة ما روى من

## أوفى الشرح باختلاف دلالة ألفاظ الجرح ( 51-87 )

المنكر، وكأنه لغظة الصالحين، وشدد بعض النقاد القول فيه حتى أشار إلى أنه يكذب، لكنه لا يبلغ ذلك، بل هو ضعيف، يبقى في حد الاعتبار.

مراد محمد بن نمير من قوله في الراوي "ليس بذاك": أطلقها على الضعيف المعروف بالضعف، ممن الأصل فيه الصدق فيعتبر بحديثه. قال في عثمان بن سعد الكاتب: "ليس بذاك" (65)، وهو لين الحديث، سيئ الحفظ، شرح أمره ابن حبان فقال: "كان ممن لا يميز شيخه من شيخ غيره، ويحدث بما لا يدري، ويجيب فيما يسأل، فلا يجوز الاحتجاج به" (66).

مراد أبي حاتم من قوله في الراوي "ليس بذاك": أطلق أبو حاتم هذه العبارة على: من ليس بقوي في حديثه، يعتبر به ولا يحتج به: قال في إبراهيم بن رستم المروزي، بعد أن سأله ابنه: ما حاله في الحديث؟ قال "ليس بذاك، محله الصدق" (67)، والرجل ليس بالقوي في الحديث لو همه وخطئه.

**المطلب الخامس: مجهول:** من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند السخاوي. ومن الثالثة عند ابن الصلاح، والعراقي، وابن حجر، والسيوطي (68). وهذا اللفظ يراد به عند جمهور المحدثين في أغلب الأحيان جهالة عين الراوي لا حاله، بالأ يروي عنه إلا واحد. والفرق أن جهالة العين ترتفع برواية اثنين عنه دون جهالة حاله، هذا عند الأكثر، وعند الدار قطني: "جهالة الوصف أيضًا ترتفع بها" (69). قال السخاوي في فتح المغيب (70): "قال الذهبي: "وقولهم "مجهول" لا يلزم منه جهالة عينه؛ فإن جهل عينه وحاله فأولى أن لا يحتجوا به. وإن كان المنفرد عنه من كبار الأثبات فأقوى لحاله، ويحتج بمثله جماعة، كالنسائي وابن حبان" (71). وممن يكثر استعمال "مجهول" بمعنى "مجهول الحال" أبو حاتم الرازي؛ فالمجهول عنده هو من لم يعرف وصفه (72).

مراد أبي حاتم من قوله في الراوي "مجهول": يستخدم أبو حاتم لفظ "مجهول" في أكثر من معنى:

1- فيمن يريد به جهالة الحال أو الوصف غالبًا دون جهالة العين (73)، قال الذهبي في ترجمة سفيان بن موسى البصري: "وسئل أبو حاتم عنه، فقال "مجهول" (74)، يعني "مجهول الحال عنده" (75). وقد يطلقه أيضًا على "مجهول الحال" ولو روى عنه جماعة ثقات من المشهورين بالعلم، فقد قال في داود الثقفي "مجهول" (76) مع أنه قد روى عنه جماعة حيث ذكر ابنه عنه من الرواة أربعة. لذا قال الذهبي عقبه: "هذا القول يوضح لك أن الرجل قد يكون مجهولاً عند أبي حاتم ولو روى عنه جماعة ثقات، يعني، أنه مجهول الحال عنده، فلا يحكم بضعفه ولا بتوثيقه" (77). وقال في عبد الرحيم بن كردم بعد أن عرفه برواية جماعة عنه أنه "مجهول" (78). ونحوه قوله في زياد بن جارية "شيخ مجهول" (79) مع أنه قيل في زياد هذا أنه صحابي. قال ابن حجر في "النكت" في تعليق له على كلام أبي حاتم: "وكلام أبي حاتم هذا محتمل فإنه يطلق المجهول على ما هو أعم من المستور وغيره" (80). وقال ابن دقيق العيد: "لا يكون تجهيل أبي حاتم حجة ما لم يوافقه غيره" (81). وقال السخاوي: "على أن قول أبي حاتم في الرجل "إنه مجهول" لا يريد به إنه لم يرو عنه سوى واحد". وقال التهاني: "وكذا جهل أبو حاتم قومًا من الرواة قد عرفهم غير وثقوهم (82)، فالأمان مرتفع كذا من جرحه أحدًا بالجهل ما لم يوافقه على ذلك غيره من النقاد" (83). وليس هذا المذهب اختص به أبو حاتم وحده، بل هو منقول عن ابن المديني، وأحمد، وأبي زرعة (84).

2- كما يطلق لفظ "مجهول الحال" على من خلا حاله من التوثيق أو التجرح، حتى لو كان معروفًا مشهورًا في زمانه وبعده، قال في "المغني" في ترجمة محمد بن مروان بن الحكم: "روى عن الزهري، مجهول (85)، أي مجهول "العدالة" لا "الذات". فعلاوة على رواية اثنين عنه،



## د. سعاد جعفر حمادي ( 87-51 )

ابنه محمد والزهرى—وذلك كاف لرفع جهالة عينه، فهو أمير الجزيرة في زمانه، حتى كان مشهوراً بين الناس بفرط القوة، وشدة البأس، والشجاعة<sup>(86)</sup>. قال ابن حجر: ”والمراد بالجهالة التي فيه جهالة العدالة، وإلا فنسبه معروف، وكان من خير الأمراء من بني أمية، وولاه أخوه عبدالملك الجزيرة، واطب الجهاد، وقاتل خوارج الجزيرة.“<sup>(87)</sup>.

3- كما أن أبا حاتم قد يجهل الراوي لبعده بلده عن عدم معرفته به أيضاً، فقد جاء في ”ترتيب المدارك“ للقاضي عياض في ترجمة عبد الله بن غانم الإفريقي القاضي قال أبو سعيد بن يونس: ”كان أحد الثقات الأثبات، ولم يعرفه أبو حاتم لبعده قطره، وقال: مجهول<sup>(88)</sup>، إذ إن مدار الجهالة عندهم هو عدم شهرة الراوي بالعلم، ومعرفة به عند العلماء. قال ابن رجب: ”وظاهر هذا أنه لا عبرة بتعدد الرواة، وإنما العبرة بالشهرة، ورواية الحفاظ الثقات“<sup>(89)</sup>.

وبالجملة فإن إطلاق أبي حاتم عبارة ”مجهول“ على من روى عنه عدة من الثقات المشهورين بالعلم، أمر سائغ لا تعقب فيه، إذ لا مشاحة في الاصطلاح<sup>(90)</sup>. وهذا كله في حق التابعين ومن بعدهم، وأما الصحابة الذين أطلق عليهم أبو حاتم اسم الجهالة، مثل مدلاج السلمي<sup>(91)</sup>، ومسعود القاري<sup>(92)</sup>، فإنه لا يقصد بذلك جهالة العدالة، بل يقصد أنه من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين، قال ابن حجر: ”وكذا يصنع أبو حاتم في جماعة من الصحابة، يطبق عليهم اسم الجهالة لا يريد جهالة العدالة، وإنما يريد أنه من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين“<sup>(93)</sup>. ولعل ابن حجر استفاد توجيهه لكلام أبي حاتم مما جاء في ترجمة النعمان بن رازية قال ابن أبي حاتم: ”وكان عريف الأسد، صاحب رأيته، شامي له صحبة، روى عنه صالح بن شريح، سمعت أبي يقول: ”لا أعرفه، ولم يرو عنه العلم“<sup>(94)</sup>.

وعليه فيقبل قول أبي حاتم في الراوي ”مجهول“ وإن تفرد به ولم يوافق عليه غيره، إلا إذا خولف خلافاً معتبراً، أعني أن يخالفه في الراوي من قوله في ذلك الراوي أوفى تفسيراً وأقوى دليلاً<sup>(95)</sup>. وبعبارة أخرى أقول: الحق أن نتوقف في تجهيل أبي حاتم إذا خالفه غيره فوثق ذلك الراوي أو قواه، حتى ننظر في أمره وندرس متعلقاته آخذين بنظر الاعتبار اصطلاح أبي حاتم في هذه المسألة ومنهجها؛ ولكننا لا نتوقف عن قبول تجهيل أبي حاتم للراوي إذا لم يخالفه فيه أحد من النقاد ولو لم يوافق عليه منهم أحد.

مراد ابن حزم من قوله في الراوي ”مجهول“: من المعلوم أن ابن حزم من الأئمة المتعنتين، فقد أكثر جداً من تجهيل الرواة حتى بلغ مجهول ذلك (403) رجلاً من مجموع (897) راوياً وذلك من خلال كتابه ”المحلى“، بل وصل به الأمر إلى تجهيل عدد من الصحابة. فجهل حصين بن محصن الأنصاري المدني<sup>(96)</sup>، وعبد الله بن ثعلبة<sup>(97)</sup>، وكعب بن مرة<sup>(98)</sup>. وجهل بعض أئمة الحديث كتجهيله للترمذي!!! ويعبر ابن حزم في ”المحلى“ بهذا اللفظ عن لا يعرفه من الرواة. فقال في الثقة إسماعيل الصفار ”مجهول“<sup>(99)</sup>؛ لأنه لم يعرفه. ويلزم منه أن لا يقبل قوله في تجهيل من لم يطلع على حقيقة أمره. ومن عادة الأئمة أن يعبروا في مثل هذا بقولهم ”لا نعرفه“، أو ”لا نعرف حاله“، وأما الحكم عليه بالجهالة بغير زائد: لا يقع إلا من مطلع عليه أو مجازف<sup>(100)</sup>. وقال أيضاً في ترجمة أحمد بن علي بن حسويه: ”أما ابن حزم فقال: أحمد بن علي حسويه مجهول، وهذه عادته فيمن لا يعرف“<sup>(101)</sup>.

**المطلب السادس: ليس بشيء**: من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند الذهبي، والعراقي، والسخاوي، والسيوطي<sup>(102)</sup>. وقول أهل الحديث في الراوي ”ليس بشيء“ هو على طريق المبالغة

## أوفى الشرح باختلاف دلالة ألفاظ الجرح ( 51-87 )

في الذم، ولذلك وُصف بصفة المعدوم، وكأنه وصف بذلك لأنه لا يُنتفع بمروياته. فظاهر هذه اللفظة يشعر بالتضعيف على ما ذهب إليه أكثر المحدثين، لكن بعض النقاد يستعمل هذا المصطلح غالبًا في الجرح الشديد للرواة، فقد نص السخاوي (103)، والسيوطي (104) على أنلفظ "ليس بشيء" أو "ليس حديثه بشيء" من ألفاظ الجرح الشديدة، الذي لا يكتب حديثه ولا يعتبر به (105)، بل هي في مرتبة من يقال فيه: "مردود الحديث"، "لايساوي شيئاً"، وهي مرتبة من لا يقبل حديثه بحال (106). مراد يحيى بن سعيد القطان من قوله في الراوي "ليس بشيء"، "ليس حديثه بشيء": يظهر من استعمال يحيى بن سعيد لهذا اللفظ أنه يريد به التضعيف ويدل على ذلك أمران: الأول: أنه قال في عبد الله بن بسر "لا شيء" (107)، وفسر هذا الترمذي بقوله "ضعفه يحيى بن سعيد وغيره" (108). الثاني: أنه أطلقه فيحق ثمانية من الرواة (109)، يوجد منهم ستة ضعفاء كما بين ذلك ابن حجر في التقریب.

مراد الشافعي والمزني من قوله في الراوي "حديثه ليس حديثه بشيء": الشافعي لطيف (110) العبارة في التجريح، يطلق هذا اللفظ على الراوي الكذاب فإذا قال في الراوي "حديثه ليس بشيء" فهو يعني أنه كذاب، وقد عد بعضهم المزني من جملة القائلين بهذا على الكذابين من أجل هذه الحكاية، وإن كان هذا يحتاج إلى استقراء (111). قال السخاوي: "روينا عن المزني قال: سمعني الشافعي يوماً وأنا أقول: فلان كذاب، فقال لي: يا إبراهيم أكس ألفاظك، أحسنها، لا تقل: كذاب، ولكن قل "حديثه ليس بشيء"، وهذا يقتضي أنها حيث وجدت- أي عبارة "حديثه ليس بشيء"- في كلام الشافعي تكون من المرتبة الأولى" (112). فهي عندهما من ألفاظ المرتبة السادسة التي هي أشد ألفاظ التجريح، ولكنها كناية وليست بالصريح (113).

ومن المعلوم أنه لا يلزم من عبارة الشافعي هذه ما قاله السخاوي فإنه لا يلزم منها أن يمتنع الشافعي من إطلاق لفظة "حديثه ليس بشيء" على غير الكذابين والوضاعين، ممن هو ساقط متروك، وهذا ظاهر؛ وإن كان الأحسن في كلمات النقاد أن تكون كل لفظة مختصة بمعنى واحد أو حكم واحد. ولكن هذا لا يمنع من أنه إذا وردت هذه اللفظة في كلام الشافعي احتملت بقوة أن يكون الراوي كذاباً أو متروكاً، فحينئذ نحتاج للنظر في القرائن؛ وذلك بخلاف "حديثه ليس بشيء" عند الجمهور. مراد ابن معين من قوله في الراوي: "ليس بشيء": الشائع عند المشتغلين بعلم الحديث أنابن معين (114) يستعمل هذا اللفظ في حق الراوي الذي أحاديثه قليلة (115)، بمعنى أن ابن معين لا يريد التضعيف الجارح. وإلى هذا الرأي ذهب الحاكم (116)، وابن القطان (117)، وابن حجر (118)، والسخاوي (119)، والتهانوي (120)، واللكوني (121). إلا أنه يمكننا القول أن حمل مراد ابن معين من قوله في الراوي "ليس بشيء" على من أحاديثه قليلة أنها قاعدة غير مطردة، إذ من المستغرب من ابن معين وهو إمام الجرح والتعديل أن يضعف أحداً من الرواة لمجرد قلة روايته، فمن المعروف أن الرواة المقلين أكثر بكثير جداً من الرواة المكثرين، فلو كان هذا التفسير صحيحاً لاشتهر عن ابن معين، لكثرة كلامه في الرواة، من كان مقلاً منهم ومن كان مكثراً. بل متى كانت قلة الحديث عند العلماء سبباً للطعن في المقلين؛ ولقد وثق ابن معين وأقرانه وتلامذته وغيرهم من الأئمة مئات من المقلين. فعليه يحمل قول ابن معين على من ليس من أهل الرواية الذين يعنون بها ويضبطونها وإنما المقل صاحب الأوهام وليس بصاحب حديث ولا الحديث من صنعته، فيضعف لأوهامه فيه لا لمجرد قلة اشتغاله به؛ ومن المقرر في أصول النقد أن أخطاء المقل تؤثر في حاله ما لم يؤثر قدرها في حال المكثر، فالمكثر يُحتمل له من الخطأ ما لا يحتمل للمقل. وبالتالي فحمل اللفظ على

ظاهره أولى خصوصاً وقد عدل عن قول "قليل الحديث" إلى ما قال، فدل ذلك على أنه يريد معنى زائداً على قلة الحديث. ويؤيد هذا الرأي تفسير ابن أبي حاتم الذي يعد أول من فسر قول ابن معين "لا شيء". حيث قال في "الجرح والتعديل" في ترجمة خالد بن أيوب البصري: "ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال: خالد بن أيوب "لا شيء"، يعني "ليس بثقة" وسمعت أبي يقول: "هو مجهول منكر الحديث" (122).

نعم قصد ابن معين من قوله في بعض الرواة "ليس بشيء" قلة حديثه؛ ولكنه على افتراض وقوعه فهو نادر بحيث لم يلتفت إليه المتقدمون سوى الحاكم. فإنه لا يُقبل تفسير قول ابن معين في أحد من الرواة "ليس بشيء" بمعنى القلة، إلا بعد قوة القرائن وانتفاء الموانع. حيث جاء قوله: "ليس بشيء" و"لا شيء" في مواطن عديدة من كلامه مراداً به تضعيف الراوي، لا بيان قلة أحاديثه (123). وأحياناً قليلة أراد بها التجهيل. وأحياناً أطلقها وارد بإطلاقها حالة دون أخرى، فيرى الراوي مقبولاً في حالة غير مقبول في غيرها (124).

وعليه فإن تحميل كلمة ابن معين "ليس بشيء" على قلة أحاديث الراوي لا تتأتى إلا بشرط، أن تكون أحاديثه كذلك، وأن تكون تلك الأحاديث غير منكورة ولا باطلة، فإن الراوي إذا كان مقلاً جداً وقال فيه ابن معين "ليس بشيء" وأحاديثه منكورة فقد قام الاحتمال حينئذ على أن يكون مراد ابن معين بهذه اللفظة التضعيف (125). كما ينبغي مراعاة القرائن، فربما تدل قرينة على شدة ضعف الموصوف بها عنده، إذا اقترنت بما يدل على ذلك، مثل قول ابن معين في عمر بن موسى الوجيهي: "ليس بشيء"، وفي موضع آخر: "كذاب، ليس بشيء" (126). وكذا ينبغي تتبع الأقوال الأخرى لابن معين وأقوال غيره من الأئمة في ذلك الراوي، فإذا كان الراوي الذي قال فيه ابن معين: "ليس بشيء" قليل الحديث، وقد وثقه ابن معين في الروايات الأخرى أو وثقه الأئمة الآخرون تعين حمل كلمة ابن معين على معنى "قلة الحديث" لا "الجرح". وأما إذا وجدنا رايًا كأبي العتوف الجراح بن المنهال، قال فيه ابن معين: "ليس بشيء" وقد اتفق الأئمة على جرحه جرحاً شديداً فذلك قرينة على أن مراد ابن معين موافق لمراد الأئمة (127). قال المنذري: "أما قولهم "فلان ليس بشيء"، ويقولون مرة "حديثه ليس بشيء"، فهذا ينظر فيه: فإن كان الذي قيل فيه هذا قد وثقه غير هذا القائل، واحتج به، فيحتمل أن يكون قوله محمولاً على أنه ليس حديثه بشيء يحتج به، بل يكون حديثه عنده يكتب للاعتبار وللاستشهاد وغير ذلك وإن كان الذي قيل فيه ذلك مشهوراً بالضعف، ولم يوجد من الأئمة من يحسن أمره، فيكون محمولاً على أن حديثه ليس بشيء يحتج به، ولا يعتبر به ولا يستشهد به، ويلتحق هذا بالمتروك". فهذا يؤكد أن هذه العبارة من قبيل الجرح المجمل. وحاصلة أن ابن معين قد يقول "ليس بشيء" على معنى قلة الحديث، فلا تكون جرحاً، وقد يقولها على وجه الجرح كما يقولها غيره فتكون جرحاً، فإذا وجدنا الراوي الذي قال فيه ابن معين "ليس بشيء" قليلاً لحديث وقد وثق وجب حمل كلمة ابن معين على قلة الحديث لا الجرح، وإلا فالظاهر أنها جرح... (128). فالخلاصة أن عبارة ابن معين جرح مجملة (129) في تحديد قدر الجرح وسببه. لذا فإن هذه اللفظة عند ابن معين بحاجة إلى استقراء ودراسة (130).

**المطلب السابع: سكتوا عنه:** عد كثير من العلماء هذه العبارة من مراتب الجرح الذيلا ينجر. فهي عند الذهبي في المرتبة الرابعة بمنزلة "المتروك". وعند العراقي في المرتبة الرابعة بمنزلة "الهالك". وعدها السيوطي بمنزلة "المتروك" أيضاً، لكنه جعلها في المرتبة الخامسة. إلا أن السخاوي عدها من مراتب الجرح الذي ينجر، بل عدها من أسهل مراتب الجرح مع الذين

## أوفى الشرح باختلاف دلالة ألفاظ الجرح ( 51-87 )

قبل فيهم "فلان فيه مقال" أو "أدنى مقال" أو "فلان لين" أو "تكلّموا فيه" (131). قال السخاوي في "فتح المغيبي" بعد أن ذكرها ضمن المرتبة الأولى: "وكذا "سكتوا عنه" أو "فيه نظر" من غير البخاري" (132).

مراد البخاري من قوله في الراوي "سكتوا عنه": عُرف استعمال هذا اللفظ عن البخاري، وندرت جداً عن غيره كأبي حاتم الرازي، وأبي زرعة، ومسلم. ولعل أول من أبان عن مقصد البخاري من عبارته هذه تلميذ النسائي الدولابي، قال البخاري في إبراهيم بن يزيد الخوزي: "سكتوا عنه" فقال الدولابي: "يعني تركوه" (133). ثم جاء بعده الذهبي وأيده فيما ذهب إليه من تفسير. فقال: "قول البخاري: "سكتوا عنه" فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء أنها بمعنى "تركوه" (134). وتبعهما على ذلك ابن كثير فقال: "البخاري إذا قال في الرجل "سكتوا عنه" أو "فيه نظر" فإنه يكون في أدنى المنازل وأردنها عنده، ولكنه لطيف العبارة في التجريح" (135). وأيدهم ابن حجر فقال: "وللبخاري في كلامه على الرجال توقُّ زائدٌ وتحرُّرٌ بليغ يظهر لمن تأمل كلامه في الجرح والتعديل، فإن أكثر ما يقول: سكتوا عنه، فيه نظر، تركوه؛ ونحو هذا؛ وقل أن يقول: كذاب، أو وضاع؛ وإنما يقول: كذبه فلان، رماه فلان، يعني بالكذب" (136). ووافقهم السخاوي حيث قال: "وكثيراً ما يعبر البخاري بهاتين الجملتين، يقصد "فيه نظر" و"سكتوا عنه" فيمن تركوا حديثه، ثم قال: "لأنه لورعه قل أن يقول: كذاب أو وضاع، نعم ربما يقول: كذبه فلان ورماه فلان بالكذب" (137). وقال اللكنوي: "وقد علمت أن "سكتوا عنه" هي أخت "فيه نظر"، بل هي الكبرى" (138).

ف "سكتوا عنه" عند البخاري إذن من أسوأ مراتب الجرح عنده وهو يقولها فيمن تركوا حديثه (139). قال في محمد بن مروان الكوفي: "سكتوا عنه لا يكتب حديثه البتة" (140). بل إن البخاري قد فسّر قوله "سكتوا عنه" في بعض الرواة بنفسه فقال في إسحاق بن إدريس الأسواري "تركه الناس"، وقال في عبد الله بن واقد: "تركوه"، وقال في زيد بن عوف "تركه علي وغيره" (141). وقال في محمد بن شجاع النهائي: "مروزي سكتوا عنه" (142).

وقد استقرأ الباحث البقاعي قول البخاري "سكتوا عنه" في كتابه "الضعفاء الصغير" فوجده قد قالها في ثلاثة عشر رجلاً، تتبع كلام بعض الأئمة فيهم في كتاب "الجامع في الجرح والتعديل" و"تقريب التهذيب" و"الكاشف" فلم يجد "سكتوا عنه" إلا بمعنى "متروك" (143).

كما قام الباحث الدميني بدراسة ضافية لهذه العبارة ومعناها عند البخاري، وخلص في دراسته إلى ثلاث نتائج: أولها: ما من أحد ممن أطلق عليهم هذا العبارة إلا وقد جرحه واحد من العلماء أو أكثر - غير البخاري - وذلك بلفظ من ألفاظ الجرح الواردة في المرتبة الرابعة عند السخاوي، أو بأشد منها. ثانيها: أكثر الرواة المتقدمين ورد تكذيبهم بوضع الحديث عن واحد أو أكثر من العلماء، والذين لم يرد رميهم بالكذب أو الوضع ونحوه فقد وردت فيهم عبارات شديدة الجرح نحو: متروك، وساقط، وهالك، وتركوه أو ترك حديثه ونحو ذلك. ثالثها: بلغ عدد الرواة الذين أطلق عليهم هذا اللفظ وكان ضعفهم شديداً ممن قيل فيه: كذاب، أو كذبه، وهجره، أو يضع الحديث، أو متروك، أو متروك وكذبه فلان، ونحو ذلك من العبارات المتقدمة، سبعة وعشرين راوياً. ومن كل ما تقدم نعلم أن قول الأئمة السابقين: "إن قول البخاري في الراوي: "سكتوا عنه" يعني تركوا حديثه" صحيح حيث قرن البخاري بين بعض التراجم بين قوله "سكتوا عنه"، وبين قول "رماه بالكذب" أو "يرمونه بالكذب"، أو قال فلان: "يكذب... ونحو ذلك" (144).

**المطلب الثامن: فيه نظر:** بالنظر في أقوال المتقدمين نجد هذا اللفظ يتردد بين المرتبة الخامسة من مراتب الجرح وهي: الوضع والكذب، أو الرابعة وهي: التهمة بالوضع، أو التي تليها وهي: متروك وساقط ونحوه، وكل ذلك جرح مؤثرٌ عندهم لا يحتج بحديث صاحبه ولا يستشهد به، بل ولا يعتبر بحديثه كما نص على ذلك السخاوي. فقد قرن هذه اللفظة كل من الذهبي (145)، والعراقي (146)، والسخاوي، (147) والسيوطي (148) بمنزلة "سكتوا عنه" وجعلوا اللفظتين في مرتبة واحدة، فهي من الجرح الذي لا يجبر عندهم. أما عند ابن حجر ففي مرتبة هذا اللفظ عنده قياساً بمتروك، ساقط، واهي الحديث.

مراد البخاري من قوله في الراوي "فيه نظر": شاع استعمال هذه العبارة عن البخاري، واستعملها غيره من المتقدمين بقلّة، كأبي حاتم، وابن عدي، وأبي أحمد الحاكم وغيرهم، وأكثر من استعمالها من المتأخرين أبو المحاسن محمد بن علي الحسيني صاحب "الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد" (149).

وقد ادعى بعض المتأخرين أن هذه اللفظة جرح شديد من البخاري، لا يُطلقها إلا فيمن كان متهماً عنده، وفيمن اشتد ضعفه فنزل إلى مرتبة المتروكين والساقطين؛ لأنه لورعه قل أن يقول: كذاب أو وضاع، نعم ربما يقول: كذبه فلان، ورماه فلان بالكذب ولعل الذهبي هو أول من جعل هذه العبارة مع المتروك، فقال في مقدمة الميزان: "ثم متروك، وليس بثقة، وسكتوا عنه، وذهب الحديث، وفيه نظر، وهالك، وساقط". لكنه لم يعزه للبخاري بل عمم الحكم (150). وتبعه على ذلك ابن كثير وعدهم أيارداً المنازل عنده قال: "من ذلك أن البخاري إذا قال في الرجل "سكتوا عنه" أو "فيه نظر" فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده، ولكنه لطيف العبارة في التوجيه (151). فعلى هذا فإدخال السخاوي لهذه اللفظة في المرتبة الثالثة في نوع من التجوز وإلا فموضعها في المرتبة الثانية التي من ألفاظها: كذاب، أو يضع الحديث ونحوه. بمعنى أن البخاري يقول هاتين العبارتين "فيه نظر"، و"سكتوا عنه"، فيمن تركوا حديثه بل منهم من نسب إلى البخاري نفسه تفسير اصطلاحه هذا بنحو هذا المعنى، فنقل الذهبي عن البخاري أنه قال: "إذا قلت: فلان في حديثه نظر، فهو متهم واه" (152). ولعل الذهبي هو أول من فسّر عبارة البخاري فقال في الميزان: "... وكذا عادته -يعني البخاري- إذا قال "فيه نظر" بمعنى أنه متهم، أو ليس بثقة، فهو عنده أسوأ حالاً من الضعيف" (153). وقال: "وقد قال البخاري: "فيه نظر"، ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً" (154). وقال أيضاً في ترجمة عثمان بن فائد: "قال البخاري: "في حديثه نظر"، وقل أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلا وهو متهم (155). وكل من أتى بعد الذهبي اعتمد على ما قاله وبنى على أساسه تفسيره لعبارة البخاري، كابن خلدون (156)، والعراقي (157)، والسخاوي (158)، والسيوطي (159).

وهذه الدعاوى كلها فيها نظر، بل التحقيق العلمي يفيد غير ذلك، يفيد أنها عبارة تليين خفيف، وليست تلييناً شديداً، إذ المنتبّع لاستعمال البخاري لها لا يجد ما أطلقه الذهبي صواباً، بل إنك تجده قالها في المجروحين على اختلاف درجاتهم، كما قالها في بعض المجهولين الذين لم يتبين أمرهم لقلّة ما رَوَوْا، بل قالها في رواة هم عند غيره في موضع القبول، بل إن أكثر الذين قال فيهم البخاري تلك العبارة هم ممن يكتب حديثه ويعتبر به، وفيهم جماعة كانوا قليلي الحديث، غير مشهورين به، لا يصلون إلى حدّ السقوط، خلافاً لما قاله الذهبي (160). بل ثبت أن البخاري يقولها في كثير من الثقات ومن يقرب منهم (161)، فقد قال في حبيب بن سالم في التاريخ الكبير: "فيه نظر" (162)،

## أوفى الشرح باختلاف دلالة ألفاظ الجرح ( 51-87 )

ثم صحح حديثه. قال الترمذي: "حدثنا قتيبة، نا أبو عوانة، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن أبيه، عن حبيب بن سالم، عن النعمان بن بشير "أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين والجمعة بـ "سبح اسم ربك الأعلى"، و"هل أتاك حديث الغاشية"، وربما اجتمع في يوم فيقرأ بهما"، سألت محمداً - يعني البخاري - عن هذا الحديث، فقال: هو حديث صحيح(163).

وأما ما نقله الذهبي من كلام معزو للبخاري فأراه غير ثابت عنه، ولا أستبعد أن يكون الذهبي وهم في هذه العبارة، وكأنه قالها من حفظه، وكأنه قد انتقل ذهنه إلى معنى "منكر الحديث" عند البخاري؛ فوقع الوهم، وتبعه عليه من تبعه من العلماء. فقد قال الذهبي في الميزان: "ونقل ابن القطان أن البخاري قال: "كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه"(164). ومما يرجح هذا التعليل قول ابن يربوع الإشبيلي(165) وهو من أهل الاعتناء الشديد بعلم الجرح والتعديل كما يظهر من كلام تلميذه ابن بشكوال، ومن أسماء مصنفاته التي تدل دلالة واضحة على تخصصه في هذا الشأن، حيث قال: "بين مسلم جرحه في صدر كتابه؛ وأما البخاري فلم يُبَيِّنْ من أمره على شيء، فدل أنه عنده على الاحتمال، لأنه قد قال في "التاريخ": "كل من لم أبين فيه جرحاً فهو على الاحتمال، وإذا قلت: فيه نظر، فلا يحتمل"(166). فنقل مثل هذا الحافظ يعدد به إن شاء الله، لعدم وجود طعن في صحة النقل. وإن كان هذا النص غير موجود في كتاب "التاريخ الكبير" المطبوع(167).

ومما يبين مراد البخاري بقوله هذا، ما ذكره الترمذي، وهو تلميذ البخاري وأعلم الناس به، الذي ما كان يصدر إلا عن رأيه واجتهاده، ولا يكاد يساويه في العناية بأقواله واجتهاداته أحد من تلامذته!، فقد قال في "العلل الكبير" عقب نقله قول البخاري في حكيم بن جبير: "لنا فيه نظر" قال: "ولم يعزم فيه على شيء"(168). فالترمذي فهم من عبارة شيخه، أنه متردد في حكيم بن جبير أو متوقف فيه، وهذا التردد هو شأن الرواة خفيفي الضعف، الذين تتردد أحاديثهم بين التحسين والتضعيف. إذ إن التردد لا يقع من البخاري أو غيره من العلماء في حق المتهمين أو المتروكين. ولابن عدي وهو جدٌ خبير بالبخاري وله عناية كبرى بكتبه، وتلمذ على جمع من الرواة عن البخاري، أكثر من تفسير لقول البخاري "فيه نظر"، فيظهر أن هذه التفسيرات تعتمد على اختلاف سياق كلام البخاري وعلى القرائن الأخرى. فقد نقل عن البخاري أنه قال عن بكير بن مسمار: "في حديثه بعض النظر"، فأعقبه ابن عدي بقوله: "لم أجد في رواياته حديثاً منكراً، وأرجو أنه لا بأس به، والذي قاله البخاري هو كما قال، روى عنه أبو بكر الحنفي أحاديث لا أعرف فيها شيئاً منكراً، وعندني أنه مستقيم الحديث". فانظر إلى قوله: "والذي قاله البخاري هو كما قال"، مما يعني متابعته له، ثم يقول عن بكير بن مسمار: "لا بأس به" و"مستقيم الحديث". وتفسير آخر لابن عدي أنه ذكر في ترجمة ثعلبة بن يزيد الحماني أن البخاري قال عنه: "سمع علياً، روى عنه حبيب بن أبي ثابت، فيه نظر، لا يتابع في حديثه"، فقال ابن عدي بعد إخراج حديثه له: "ولثعلبة عن علي غير هذا، ولم أر له حديثاً منكراً في مقدار ما يرويه، وأما سماعه من علي ففيه نظر، كما قال البخاري؛"؛ فها هو ابن عدي يفسر قول البخاري "فيه نظر" بأنه ينفي وينكر سماع ثعلبة من علي رضي الله عنه!.

فهذان إمامان متقدمان من لباب الحديث وعلومه ومن أئمة الحديث، لا يحملان قول البخاري "فيه نظر" على أنه جرح شديد، كما ادعي! وكفى بهما في الجلائل العظام! فضلاً عن فهم عبارة كلهم أبو عذرها، منهم بدأت وإليهم تعود!!(169). وقال ابن حجر في كتابه بذل الماعون(170) بعد استقرائه لكلام البخاري في ترجمة أبي بلج الفزاري بياناً لمعنى قول البخاري "فيه نظر" قال: "وهذه

عبارته فيمن يكون وسطاً". وتعجب حبيب الرحمن الأعظمي من كلام الذهبي والعراقي من أن البخاري لا يقول "فيه نظر"، إلا فيمن يتهمه غالباً<sup>(171)</sup>. وذكر أبو غدة في حاشية "الرفع والتكميل" أحد عشر مثلاً شاهداً لكلام الأعظمي السابق ثم قال: "والصواب عندي أن ما قاله العراقي ليس بمطرد، ولا صحيح على إطلاقه، بل كثيراً ما يقوله البخاري ولا يوافقه عليه الجهادة، وكثيراً ما يقوله ويريد به إسناداً خاصاً، كما قال في التاريخ الكبير في ترجمة عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد رأي الأذان: "فيه نظر؛ لأنه لم يذكر سماع بعضهم من بعض"؛ وكثيراً ما يقوله ولا يعني الراوي؛ فعليك بالثبوت والتأني"<sup>(172)</sup>. وقام مسفر الدميني بدراسة موازنة استقراره<sup>(173)</sup>، جمع فيها المواطن التي أطلق فيها البخاري تلك اللفظة، ووازنها بأقوال العلماء غيره في الذين قيلت فيهم، فخرج بأن من قيل فيه إنه "فيه نظر" فإنه تليين خفيف الضعف، وأن البخاري في إطلاق هذه العبارة مثل غيره من الأئمة، لا كما زعم من أن له اصطلاحاً خاصاً به في إطلاقها<sup>(174)</sup>.

ومما تقدم من النقولات أصبح من الملح أن ننظر في بعض القرائن التي تجعل ثبوت ذلك النص ممكناً وغير مدفوع، فمن ذلك: دلالة اللفظ اللغوية، البعيدة كل البعد عن إرادة الضعف الشديد، بدليل أن الترمذي قد فهم كلام البخاري بما لا يبتعد به عن دلالاته اللغوية، وبما يوافق المعنى الاصطلاحي العام له. كما أن البخاري نفسه وضح لاستعمله لمصطلح "الاحتمال"، فقد قال في "ضعفائه الصغير" في عبد الله بن أبي ليبي المدني: "وهو محتمل"<sup>(175)</sup>، وعبد الملك بن أعين: "يحتمل في الحديث"<sup>(176)</sup>، وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف "ليس بالقوي عندهم... وهو محتمل"<sup>(177)</sup>، ومحل بن محرز الضبي "وهو محتمل"<sup>(178)</sup>. وقال في كتابه "القراءة خلف الإمام" في عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله المدني: "وليس هو ممن يعتمد على حفظه إذا خالف من ليس بدونه، وكان عبد الرحمن ممن يحتمل في بعض"<sup>(179)</sup>، وقد قال عنه أيضاً في "العلل الكبير" للترمذي "هو ثقة"<sup>(180)</sup>، وقال في التاريخ الكبير "ربما وهم"<sup>(181)</sup>. فهذا الاصطلاح يستعمله البخاري، ولا يعني به التوثيق المطلق كما ظهر لنا من النصوص الخمسة السابقة، وإنما يقوله في حق الرجل الذي له أو هام ولا يسقط حديثه ويضعف مطلقاً، وربما كانت قريبة الشبه بمرتبة "صدوق يخطئ"، بل هو أشبه ما يكون بقول أبي داود في سننه "وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض"<sup>(182)</sup>.

وعلى أية حال، فإن استعمال البخاري للفظ "الاحتمال" مما يدل على أن ليس في النص الذي نقله ابن يربوع ما يستنكر أو يخالف منهج البخاري واستعماله للمصطلحات. ومما يؤكد ثبوت الكلام الذي نقل الإشبيلي عن البخاري في بيان منهجه في كتابه "التاريخ الكبير"، أن نصوص البخاري في تعديل الرواة وتوثيقهم في "التاريخ الكبير" قليلة جداً، بل نادرة، إذا ما قورنت بنصوصه التي ينتقد فيها الرواة بمثل قوله "فيه نظر" و"منكر الحديث" و"لا يتابع عليه" و"لم يصح حديثه"، ونحو هذه العبارات النقدية التي فيها طعن وجرح لبعض الرواة. ويظهر أن قول البخاري "ومن لم أبين فيه جرحه فهو على الاحتمال" يدخل فيه الثقة ومتوسط الحفظ وكل راوٍ ضَعْفٌ ولم يشد ضعفه، ويوضح الأمر أكثر ويفسر مقصوده أنه قد قال: "كل من لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه فلا أروي عنه"، فغير المحتمل عنده من يترك هو الرواية عنه، وكل من تميَّز صحيح حديثه من سقيمه فهو يروي عنه، وهو المحتمل عنده فيما يظهر لي<sup>(183)</sup>. فهذا يدل على أن هذه العبارة من البخاري فيمن هو في موضع تأمل وتوقف عنده، فهي عبارة احتراز عن قبول حديث الراوي والاحتجاج به، أو الاعتبار به، ولكونها توقفاً عن القبول، فهي في جملة ألفاظ الجرح، وإن

## أوفى الشرح باختلاف دلالة ألفاظ الجرح ( 51-87 )

لم يقصد البخاري إحقاق الجرح بمن أطلقها عليه. وأكثر ما يقال: هي من عبارات الجرح المجملة، يبحث عن تفسيرها في كلام سائر النقاد في ذلك الراوي. والأشبه أن يقال: إنها من ألفاظ الجرح اليسيرة؛ وفيها دلالة على التوقف في شأن الراوي، وربما كانت لتردد البخاري في أمره، أو أن يعلق قبول روايته على المتابعة والوفاق، وعلى أي تقدير فإن الاشتباه في دلالة هذه يقتضي من الباحث المنصف أن يرجح دلالتها من خلال دلالة ألفاظ غير البخاري في الراوي المعين، بمعنى أن يعدها من ألفاظ الجرح المجملة<sup>(184)</sup>.

مراد أبي حاتم من قوله في الراوي "فيه نظر": استعمل أبو حاتم هذا اللفظ في الجرح الشديد لكن لم يكثر هذا عنه ولم يشتهر به كاشتهار البخاري<sup>(185)</sup>. جاء في "الجرح والتعديل" ترجمة يحيى بن أكنم التميمي قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عنه ما تقول فيه؟ قال: فيه نظر، قلت: فما ترى فيه؟ قال: نسأل الله السلامة"، قال عبد الرحمن: "سمعت علي بن الحسن بن الجنيدي يقول: كانوا لا يشكون أن يحيى بن أكنم كان يسرق حديث الناس ويجعله لنفسه"<sup>(186)</sup>. وكقوله في سعيد بن سليمان بن خالغ بن بنت نشيط: "لا نرضى النشيطي وفيه نظر" والرجل سئل عنه أبو زرعة فقال: "نسأل الله السلامة، فسئل أهو صدوق؟ قال: نسأل الله السلامة"<sup>(187)</sup>. وامتنع من التحديث عنه أبو داود.

**المطلب التاسع: منكر الحديث:** هي من ألفاظ المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند السخاوي. ومن الثالثة عند الذهبي، والسيوطي. والرابعة عند العراقي<sup>(188)</sup>. وهذا اللفظ صريح في حق الراوي باعتبار حديثه لا أمر آخر. والأصل أنه لا يصلح حديث أهل هذه المراتب للاحتجاج، ولا للاعتبار. وإن كان هذا اللفظ موجب ضعفه عند الناقد، إلا أن قدر الجرح بهذا اللفظ في التحقيق متفاوت، بين الضعف الذي يبقى للراوي شيئاً من الاعتبار، والشديد الذي يبلغ به إلى حد التهمة، فهي لفظة مفسرة باعتبار، مجملة باعتبار<sup>(189)</sup>. ويفسر ذلك في حق الراوي المعين بالقرائن المصاحبة للوصف، أو بدلالة أقاويل سائر النقاد فيه. فينبغي أن يراعى استعمالهم لهذه اللفظة فيه درجة الجرحها، فلا يصح أن تحمل على الشديد المسقط لذاتها، إلا أن يعدم في الراوي من الأوصاف سواها. وقد أطلق كثير من أئمة الجرح والتعديل لفظ "منكر الحديث" على الرواة. وقد تتبعت العلماء قصدهم في ذلك، وبخاصة المتقدمين منهم أمثال: يحيى بن سعيد، وابن معين، وأحمد، والبخاري، وأبو حاتم وغيرهم.

مراد يحيى بن سعيد القطان من قوله في الراوي "منكر الحديث": معنى لفظة "النكارة" عند يحيى هو المعنى المعروف عند عامة المحدثين، وليس هو مجرد التفرد المطلق كما ادعاه ابن حجر حين قال: "ومراد القطان بالمنكر الفرد المطلق"<sup>(190)</sup>. فالقطان لا يستنكر الحديث لمجرد تفرد ثقة من الثقات، وإنما يستنكره إذا لم يعرف من مصادر أخرى، إما برواية ما يشهد له من معنى الحديث أو بالعمل بمقتضاه<sup>(191)</sup>، قال ابن رجب الحنبلي: "إن النكارة لا تزول عند يحيى القطان والإمام أحمد والبرديجي وغيرهم إلا بالمتابعة، وكذلك الشذوذ كما حكاها الحاكم"<sup>(192)</sup>. ومما يمكن الاستئناس به لتقرير ذلك قول البرديجي: "إذا روى الثقة من طريق صحيح الواحد، لم يضره أن لا يرويه غيره إذا كان متن الحديث معروفاً ولا يكون منكرًا ولا معلولاً"<sup>(193)</sup>، وقول أحمد: "شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها"<sup>(194)</sup>. ومما يدل على ذلك أن يحيى بن سعيد قول علي بن المديني: "قال لي يحيى بن سعيد: قيس بن أبي حازم "منكر الحديث"<sup>(195)</sup>، ثم ذكر له يحيى أحاديث منكرية؛ منها: حديث كلاب الحوَّاب<sup>(196)</sup>. فأنت ترى أن القطان يرى أن قيس منكر الحديث، وذكر له في مناكيره حديث كلاب الحوَّاب. فلعلى يحيى بن سعيد يقصد بمنكر الحديث أن الراوي يتفرد بأحاديث لا يتابعه عليها



## د. سعاد جعفر حمادي ( 87-51 )

أحد، وقد يكون سبب هذا التفرد كثرة رواية الراوي وسعة حديثه، وقد يكون سببه أيضا سوء الحفظ، فقد قال عمرو بن علي: "سمعت يحيى بن سعيد وذكر عيسى الحنات فلم يرضه، وذكر حفصا سينا وقال: "كان منكر الحديث وكان لا يحدث عنه" (197). وقد عقب الذهبي في تذكرة الحفاظ على كلام القطان بقوله "قلت: حديثه محتج به في كل دواوين الإسلام" (198). فلو فهم الذهبي من كلام القطان أنه عنى مجرد التفرد لم يكن لهذا التعقيب معنى؛ وقد صحح الذهبي إسناده في السير (199). وقال الذهبي أيضا: "قلت: إن صحت الحكاية فلعن عليا قال في قيس ما عنده عن يحيى القطان أنه قال: هو منكر الحديث، ثم سمى له أحاديث استنكرها فلم يصنع شيئا؛ بل هي ثابتة، فلا يُنكر له التفرد في سعة ما روى، من ذلك حديث "كلاب الحواب" وقد كاد قيس أن يكون صحابيا أسلم في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم" (200). وهذا الكلام من الذهبي ظاهر في تفسير مراد يحيى هنا بالحمل على قيس. ويظهر هذا أيضا من قول الذهبي في "الكاشف": "قيس بن أبي حازم أبو عبد الله البجلي، تابعي كبير فاتته الصحبة بليال، سمع أبا بكر وعمر، وعنه بيان بن بشر وإسماعيل بن أبي خالد وخلق، وثقوه، وقال ابن المديني عن يحيى بن سعيد: منكر الحديث، ثم ذكر له حديث: كلاب الحواب" (201). ويؤيد هذا الفهم المذكور للذهبي ما سبق إليه يعقوب بن شيبة في قوله: "قد تكلم فيه أصحابنا، فمنهم من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصح الإسناد، ومنهم من حمل عليه وقال: له مناكير، والذين أطروه حملوا هذه الأحاديث عنه على أنها عندهم غير مناكير وقالوا: هي غرائب، ومنهم من لم يحمل عليه في الحديث وحمل عليه في مذهبه".

مراد ابن معين من قوله في الراوي "منكر الحديث": يعادبن معين على كثرة كلامه في الرواية من أقلهم استعمالا للفظ "منكر الحديث"، وقد استعمل هذا اللفظ وأراد به المتروك الكذاب، قال يحيى بن معين في محمد بن سعيد الشامي المصلوب: "منكر الحديث" (202). فهذا رجل معروف بالكذب ووضع الحديث، ووصفه يحيى بكونه "منكر الحديث" عرفنا أنه أراد من هذا اللفظ المتروك الكذاب بدلالة المعروف عن النقاد في شأن المصلوب.

مراد أحمد من قوله في الراوي "منكر الحديث": ذهب بعض المعاصرين إلى أن قول أحمد "منكر الحديث" هو كقول باقي النقاد. وأن المراد بلفظ "منكر الحديث" أنه هالك. وهذا لا يصح أبداً وليس عليه دليل، وكذلك قول من قال إنها صيغة جرح مطلقاً لا يصح. والصواب أن الإمام أحمد يطلق لفظ "منكر الحديث" على أكثر من معنى.

المعنى الأول: يطلق هذه العبارة على من يتفرد على الرواية ولم يتابع عليه وإن كان الراوي ثقة (203)؛ أي أنها ليست بعبارة جرح عنده، إذ إن مجرد التفرد لا يجزم معه بتضعيف من يوصف به، وكان فهم جمهور النقاد للنكارة التي تعني رواية الضعيف المخالف للثقات إنما استقرت في الأذهان في وقت لاحق. فلا يريد أحمد بها التضعيف الجرح، في حين أنها عند عامة النقاد من الجرح البالغ (204). قال ابن حجر في "هدي الساري" في ترجمة يزيد بن عبد الله بن خصيفة بعد حكايته عن أحمد أنه قال "منكر الحديث"، قال: "هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يُعرب على أقرانه بالحديث. أي يتفرد ولم يخالفهم (205)، عُرِف ذلك بالاستقراء من حاله، وابن خصيفة احتج به مالك والأئمة كلهم (206). فمفكر الحديث عند أحمد أذن ضده عند البخاري. وعلق على قول أحمد في محمد التيمي: "في حديثه شيء، يروي أحاديث مناكير ثم قال: "المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له، فيحمل هذا على ذلك، وقد احتج به الجماعة" (207). وقال في ترجمة بريد بن عبد الله: "أحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة" (208). وقال

## أوفى الشرح باختلاف دلالة ألفاظ الجرح ( 51-87 )

ابن الصلاح "وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث" (209). وقد يطلقون عبارة "منكر الحديث" على من روى حديثاً منكراً ولم يُكثر من ذلك، فلا يكون الراوي ضعيفاً بهذا، وكذا قد يطلقونه على من روى المناكير عن الضعفاء ويكون هو ثقة في نفسه. وقال العراقي في "تخريج الأحياء" فيما نقله عنه السخاوي في فتح المغيب: "وكثيراً ما يطلقون المنكر على الراوي لكونه روى حديثاً واحداً" (210). وقال السخاوي في "فتح المغيب": "قلت: وقد يطلق ذلك على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء..". (211). وقال ابن دقيق العيد في "شرح الإمام": "قولهم روى مناكير لا يقتضي بمجرد ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث، لأن منكر الحديث وصف للرجل ليستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى (212) لا تقتضي الديمومة، كيف وقد قال أحمد بن حنبل في محمد ابن إبراهيم التيمي: "يروى أحاديث منكراً" وهو ممن اتفق عليه الشيخان وإليه المرجع في حديث "الأعمال بالنيات" (213). وقال السخاوي في تعليقه على قوله في محمد بن إبراهيم التيمي: "يروى أحاديث مناكير" قال: "فلم يلزم من ذلك رد مروياته، بل هو ممن اتفق عليه الشيخان وإليه المرجع في حديث: "إنما الأعمال بالنيات" لاسيما وأن الإمام أحمد وجماعة من المحدثين يطلقون "المنكر" على الحديث الفرد الذي لا متابع له.

المعنى الثاني: ويقول هذا اللفظ أيضاً على من يصلح في الشواهد والمتابعات (214). قال ابن رجب في شرح "علل الترمذي": "وقال -يعني أحمد- في روايته أيضاً -يعني رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ- وقد سأله: ترى أن تكتب الحديث المنكر؟ قال: المنكر أبداً منكر. قيل له: فالضعفاء؟ قال: قد يحتاج إليهم في وقت، كأنه لم ير الكتابة عنهم بأساً" (215). قال ابن حجر في النكت معلقاً على قول ابن الصلاح: "وهذا مما ينبغي التيقظ له فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده" (216).

المعنى الثالث: ويقول على سبيل الجرح الشديد كما جاء في "الكامل" لابن عدي في ترجمة أبان بن أبي عياش، قال أبو طالب أحمد بن حميد: "سمعت أحمد يقول: لا يكتب عن أبان، قلت: أبان كان له هوى؟ قال: كان منكر الحديث" (217). وقيل لأحمد "يروى عن عبد الرحمن بن زياد الأفريقي؟ قال: لا هو منكر الحديث" (218). فدل المثالين السابقين على أن "منكر الحديث" يكون في منزلة المتروك الذي لا يعتبر به.

مراد البخاري من قوله في الراوي "منكر الحديث": حكى ابن القطان في بيان الوهم والإيهام عن البخاري أنه قال في تاريخه الأوسط "كل من قلت فيه منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه" (219)؛ ونقله عن ابن القطان نقل إقرار الذهبي في الميزان وغيره من المتأخرين؛ قال الذهبي في ترجمة أبان بن جبلة الكوفي أبو عبد الرحمن: "يروى عن أبي إسحاق السبيعي، ضعفه الدارقطني وغيره، وقال البخاري: منكر الحديث، ونقل ابن القطان أن البخاري قال: "كل من قلت فيه: منكر الحديث، لا تحل الرواية عنه" (220)؛ وزاد ابن حجر في لسان الميزان: "وهذا القول مروى بإسناد صحيح عن عبد السلام بن أحمد الخفاف عن البخاري" (221). وقال أيضاً: "إن قاله البخاري فهو جرح قوي مفسر". وذكر العراقي (222) أن البخاري لا يقولها - أي منكر الحديث - إلا فيمن تركوا حديثه. وقال السخاوي: "وكثيراً ما يعبر البخاري بهاتين - سكتوا عنه ومنكر الحديث - فيمن تركوا حديثه، بل ذهب ابن كثير إلى أنهما أدنى المنازل عنده وأردوها (223). وقال السيوطي: "يطلق -أيالبخاري-

## د. سعاد جعفر حمادي ( 87-51 )

”منكر الحديث“، على من لا تحلُّ الرواية عنه“ (224). ولكن السخاوي قال: ”لكن قال البخاري: ”كل من قلت فيه منكر الحديث لا يحتج به“، وفي لفظ ”لا تحل الرواية عنه“ (225).

وقد شكك أحد الباحثين بصحة النقل عن ابن القطان بحجة أن نصاب القطان عن البخاري لم يوجد له ذكر فيما في أيدينا من مصنفات البخاري، ودل على ذلك بما جاء في ”تهذيب التهذيب“ في ترجمة جعفر بن الحارث الواسطي أبي الأشهب قال العقيلي: ”منكر الحديث في حفظه شيء يكتب حديثه فقال: قاله البخاري“ (226)، وبالرجوع إلى ”الضعفاء الكبير“ للعقيلي نجده قال: ”حدثني آدم بن موسى قال سمعت البخاري قال: وقال في موضع آخر: جعفر بن الحارث أبو الأشهب الواسطي منكر الحديث (227). هذا الذي في ”ضعفاء العقيلي“ ليس صريحاً في أن البخاري يطلق ”منكر الحديث“ أحياناً على من يكتب حديثه ولا يترك لأنه يحتمل أن له في جعفر قولين: أحدهما شديد الجرح والآخر خفيف الجرح، وأما نقل الحافظ لكلام العقيلي فإنه يوهم أنه قد أطلق ذلك على الجرح الخفيف. فإن كان الحافظ وقف على نسخة أخرى ونقل منها ما نقل فذاك وإلا فابن القطان أطلق القول بأن من قال فيه ”منكر الحديث“ فلا تحل الرواية عنه، والله أعلم (228).

وقد استقرأ الباحث البقاعي في كتابه الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي (229) قول البخاري في الراوي ”منكر الحديث“، في كتابه ”الضعفاء الصغير“ فوجد أنه قالها في (68) رايواً، ووجد بعض مشتقاتها في (20) رايواً آخرين؛ ثم عقد مقارنة بين ما نقله ابن القطان عن البخاري فلم يجد تطابقاً تاماً؛ ثم مثل بترجم بعضهم، ثم قال: ”فلا يبعد إذاً أن نتأول ما نقله ابن القطان عن البخاري بأنه يقصد أنه لا يحل له أن يروي عنه في ”صحيحه“ لقوله في بعضهم ”أنا لا أروي عنه، وكل من كان مثل هذا فأنا لا أروي عنه“؛ ويؤيد هذا الكلام اللفظ الآخر للبخاري الذي نقله السخاوي ”كل من قلت فيه ”منكر الحديث“ لا يحتج به؛ كما يؤيد أيضاً قول ابن حجر في نكته على ابن الصلاح: ”أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عارض يعضده“؛ وهكذا إذا تتبعنا كل الذين قال فيهم البخاري ”منكر الحديث“ فإننا نجد بعضهم ممن ينجر ضعفه، ونجد بعضاً آخر ممن لا ينجر ضعفه، ويصدق على جميعهم قوله ”كل من قلت فيه: منكر الحديث لا يحتج به“، ولكن لا يصدق على جميعهم اللفظ الآخر ”لا تحل الرواية عنه“؛ فينبغي ترجيح لفظ ”لا يحتج به“ على عموميه، بحيث يشمل الضعف الذي ينجر والذي لا ينجر“ (230). فالبخاري قد يقول هذه اللفظة في حق من غلبت النكارة على حديثه، أو استحكمت من جميعه، وربما حكم عليه غيرُه بمثل حكمه، وربما وُصف بكونه ”متروك الحديث“، وربما اتهم بالكذب، وربما وُصف بمجرد الضعف، وربما قال ذلك البخاري في الراوي المجهول الذي لم يرو إلا الحديث الواحد المنكر“ (231). وهذه أمثلة تدلل على ما سبق: قال البخاري في إسحاق بن نجيب المِلطي: ”منكر الحديث“، وهذا رجل معروف بالكذب ووضع الحديث عندهم، ومثله ممن لا تحل الرواية عنه إلا للبيان (232). وقالها في ثابت بن زهير أبي زهير، وهكذا جاءت عبارات غيره على الموافقة لما قال لفظاً أو معنى، وقال ابن عدي: ”كل أحاديثه تخالف الثقات في أسانيدِها وموتونها“ (233)، ومنهم من قال: ”متروك الحديث“. وقالها في جميع بن ثوب الرحبي، وقال ابن عدي: ”عامة أحاديثه مناكير، ما ذكره البخاري“ (234). هذا من ابن عدي تفسير ظاهر لمراد البخاري بهذه اللفظة (235). وقالها البخاري في إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، ولم يقله غيره ممن سبقه، بل قال أحمد بن حنبل: ”ثقة“، وقال ابن معين: ”صالح“، لكن وافقه عليه من أقرانه أبو حاتم الرازي، وفسره

## أوفى الشرح باختلاف دلالة ألفاظ الجرح ( 87-51 )

فقال: "شيخ ليس بقوي، يكتب حديثه، ولا يُحتج به، منكر الحديث" (236)، فكأنه يقول: له أحاديث مناكير، ولم يغلب ذلك على حديثه إلى درجة أنه صار لا تحل الرواية عنه. وهذا ابن عدي يقول بعدما حرّر مروياته: "له غير ما ذكرته من الأحاديث، ولم أجد له أوحش من هذه الأحاديث، وهو صالح في باب الرواية، كما حكي عن يحيى بن معين، ويكتب حديثه مع ضعفه" (237). كان البخاري قال مرة "عنده مناكير" (238)، وهذه أظهر في أمره من الإطلاق المتقدم، لكن دل هذا على أن تلك العبارة من البخاري لا تعني دائماً أن يكون الراوي الموصوف بذلك ينزل منزلة المتروك الساقط، والذي هو مقتضى عبارة "لا تحل الرواية عنه" (239). وقالها البخاري في عبد الله بن خالد بن سلمة المخزومي، وكذلك قال أبو حاتم الرازي (240)، وفسر أمره ابن عدي، فقال: "ليس له من الحديث إلا اليسير، ولعله لا يروي عنه غير محمد بن عقبه" (241). وهكذا إذا تبعنا كل الذين قال فيهم البخاري: "منكر الحديث" فإننا نجد بعضهم ممن ينجبر ضعفه، ويصدق على جميعهم قوله: "كل من قلت فيه منكر الحديث لا يحتج به" ولكن لا يصدق على جميعهم اللفظ الآخر: "لا تحل الرواية عنه" فينبغي ترجيح لفظ "لا يحتج به" على عمومته، بحيث يشمل الضعف الذي ينجبر والذي لا ينجبر. والخاصة أن الراوي الذي قال فيه: "منكر الحديث" قد ينجبر جرحه وقد لا ينجبر، وهذا موضع اجتهاد ينبغي فيه تتبع أقوال العلماء في هذا الراوي (242).

مراد أبي حاتم من قوله في الراوي "منكر الحديث": يطلق أبو حاتم هذه العبارة أما مفردة أو مقرونة. فيطلقها مفردة ويريد بها: المتروك الذي لا يعتبر به، قال في مسلمة الخشني: "ضعيف الحديث، لا يشتغل به"، فقال له ابنه: هو متروك الحديث؟ قال: "هو في حد الترك، منكر الحديث" (243). ويطلقها مقرونة بعبارة تفيد تلبين الراوي، أو بكتابة حديثه: مثل قوله في سعيد بن الفضل "ليس بالقوي، منكر الحديث" (244)، وقوله في سليمان الحراني "منكر الحديث، يكتب حديثه" (245)، وقوله في عبد الله بن جعفر بن نجيح "منكر الحديث جداً، ضعيف الحديث، يحدث عن الثقات بالمناكير، يكتب حديث ولا يحتج به" (246). فهذا دليل على أن هذا الراوي ليس بمطروح الحديث، بل يعتبر به. مراد أبي زرعة من قوله في الراوي "منكر الحديث": يطلق أبو زرعة هذه العبارة ويريد بها: المتروك الذي لا يعتبر به: قال في محمد بن عبد الله بن نمران "منكر الحديث، لا يكتب حديثه" (247). الضعيف الذي يعتبر بحديثه: قال في سلامة بن روح الأيلي "ضعيف منكر الحديث"، فقال له ابن أبي حاتم: يكتب حديثه؟ قال: "نعم، يكتب على الاعتبار" (248). فهذا دليل على أن هذا الراوي ليس بمطروح الحديث، بل يعتبر به.

### نتائج البحث والتوصيات

بعد هذا الجمع لعبارات الجرح التي خالف بها بعض الأئمة دلالتها عند جمهور المحدثين، فكانت بمثابة اصطلاح خاص بهم، وكشف اللثام عن تلك الألفاظ عند كل إمام على حدة وبيان مراده منها، أرى من المفيد أن أبرز أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها في بحثي هذا، وفيما يلي أهم النتائج والتوصيات:

### أولاً: النتائج :

- تسليط الضوء على لون جديد من ألوان الجرح.

## د. سعاد جعفر حمادي ( 87-51 )

- بالرغم من استخدام الأئمة النقاد في الكشف عن حال الرواة ألفاظا دقيقة الصياغة ومحددة الدلالة تعارف عليها العلماء ووضعوها ضمن مراتب محددة لها أثر كبير في نقد أسانيد الحديث، إلا أن بعض الأئمة النقاد خالف جمهور المحدثين في دلالتها عندهم، فكانت بمثابة اصطلاح خاص بهم.
- أن تحديد المراد من عبارات أئمة الجرح والتعديل أمر في غاية الأهمية، إذ بدونها يقع الخلل في الحكم على الراوي، وبالتالي: الحكم على الحديث.
- الأصل في اللفظ الاصطلاحي بين العلماء أن يكون له دلالة متحدة بينهم، إلا إذا جاء الدليل الصحيح الصارف له عن ذلك.
- قد يستعمل النقاد العبارة الخاصة عندهم في أكثر من معنى. كما أن بعض النقاد قد يكون مذهب جمهور هو الغالب في استعماله للعبارة الخاصة.
- ينبغي التأمل والتحقيق من الألفاظ قبل إصدار الحكم، مراعاة لمصطلح القائل لأنها موضع اجتهاد.
- يجب التنبيه إلى القرينة التي تصرف معنى العبارة الخاصة عن معناها عند الجمهور، فقد تقتزن العبارة بكلام يفيد معناها، وقد تكون مجردة من غير شيء. أو توجد قرينة في السؤال أو في تصرف السائل أو في المجلس تقتضي منه ذلك العدول. أو أن يكون الناقد متشدد في إطلاق التوثيق.
- يجب أن يراعى بألفاظ الجرح الخفيفة درجة الجرح بها، فلا تحمل على الشديد المسقط لذاتها، إلا أن يعدم في الراوي من الأوصاف سواها.
- الأئمة الكبار دون غيرهم كانوا أكثر استخداماً لهذا الأسلوب، ويرجع ذلك إلى كبير تجربتهم وسعة اطلاعهم على أحوال الرواة إلى تضلعهم في علم الجرح والتعديل، بحيث أصبح لكل منهم ألفاظا وإشارات خاصة به.
- الغالب في استخدام هذا الأسلوب كان في معرض الجرح أكثر منه في محل التعديل.
- أكثر من استخدمه من هؤلاء الأئمة من وصف بالتشدد.
- انتشر هذا اللون في جرح الرواة في بداية القرن الثاني وقوي واشتد في القرن الثالث وضعف بالقرن الرابع.

### ثانياً: التوصيات :

- الدعوة إلى الاهتمام بهذا اللون من ألوان الجرح والتعديل، وتخصيص الدراسات في ذلك.
- العناية بمعرفة عبارات أئمة الجرح والتعديل، والوقوف على المدلولات والاعتبارات التي يراعونها في قول الألفاظ.
- البحث جديد في موضوعه ولهذا أوصي الباحثين بالاستغال في أبحاث أخرى على نفس منوال، كالبحث في الألفاظ الخاصة أو النادرة.
- حث الكليات الشرعية على تخصيص حصص تدريبية في معرفة مصطلحات الأئمة النقاد الخاصة التي خالفوا في دلالتها جمهور المحدثين لفظا ودلالة، فكانت بمثابة اصطلاح خاص بهم.
- جمع تلك المصطلحات الخاصة سواء التي بالجرح أو التعديل في مصنف مستقل مع شرح هذه

## أوفى الشرح باختلاف دلالة ألفاظ الجرح ( 87-51 )

الألفاظ وبيان مرتبتها.

- حث طلبة الدراسات العليا في البحث في كتب الجرح والتعديل عن الإشارات والحركات والألفاظ غير المتداولة، ووضع كل عبارة بالمرتبة المشابهة لها جرحاً أو تعديلاً.
- ضرورة تحقيق كتب الرجال تحقيقاً علمياً، والاعتناء بضبط النص وأسماء الرواة، لأن بعض كتب الرجال المطبوعة فيها تحريف كثير يجعل الباحث يشك في كثير من الأحيان في بعض النقول.

هذه بعض النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة التي ما هي إلا خطوة أولى في سبيل التعرف على لون جديد من ألوان الجرح والتعديل. وعلم الله أنني بذلت جهدي في هذه الدراسة التي أسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يجعلها خالصة لوجهه وأن ينفع بها. هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

## المصادر والمراجع

1. ابن أبي شيبة محمد بن عثمان. سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة علي بن المديني. تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر. مكتبة المعارف. الرياض. (1984).
2. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم. الفتاوى الكبرى. تصوير دار المعرفة. بيروت.
3. ابن شاهين، عمر بن أحمد. تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم. تحقيق صبحي السامرائي. دار السلفية. الكويت. (1986).
4. ابن الصلاح، عثمان الشهرزوري. علوم الحديث. تحقيق نور الدين عتر. دار الفكر. دمشق. (1986).
5. ابن عدي، عبد الله بن عدي. الكامل في ضعفاء الرجال. تحقيق يحيى غزوي. دار الفكر. بيروت. (1988).
6. ابن عساكر، علي بن الحسن. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها. تحقيق علي شيري. دار الفكر. بيروت. (1998).
7. إمداد الحق، إكرام الله. الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال. دار البشائر الإسلامية، بيروت. (1992)
8. البخاري، محمد بن إسماعيل. التاريخ الكبير. تحقيق السيد هاشم الندوي. دار الفكر، بيروت.
9. الباجي، سليمان بن خلف. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح. تحقيق أبو لبابة حسين. دار اللواء. الرياض. (1986).
10. البرقاني، أبو بكر. سؤالات البرقاني لدار قطني. تحقيق: عبد الرحيم القشقرى، لاهور، باكستان. (1404).
11. البستي، ابن حبان. المجروحين من المحدثين. تحقيق حمدي السلفي. دار الصمعي. الرياض. (2000).
12. التهانوي، ظفر أحمد. قواعد في علوم الحديث. تحقيق عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية. حلب. (1984).
13. الجديع. عبد الله بن يوسف. تحرير علوم الحديث. مؤسسة الريان. بيروت. (2004).
14. حنبل، أحمد بن محمد. العلل ومعرفة الرجال. تحقيق وصي الله عباس. بيروت: المكتب الإسلامي. (1988).
15. الحنبلي، ابن رجب. شرح علل الترمذي. - تحقيق همام عبد الرحيم سعيد. مكتبة المنار. الأردن. (1407).
16. الختلي، ابن الجنيد. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين. تحقيق أحمد سيف. مكتبة دار بالمدينة المنورة. (1988).
17. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. تاريخ بغداد. دار الكتاب العربي. بيروت.
18. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. الكفاية في علم الرواية. دار الكتب العلمية، بيروت. (1988).
19. الدمشقي، عبد الرحمن النصري. تاريخ أبي زرعة. تحقيق شكر الله بن نعمة الله القوجاني. مجمع اللغة العربية. دمشق. (1980).
20. الدميني، مسفر بن عزم الله. قول البخاري سكتوا عنه. ط1. 1412.

## أوفى الشرح باختلاف دلالة ألفاظ الجرح ( 51-87 )

21. الذهبي، شمس الدين. تذكرة الحفاظ. مؤسسة التاريخ العربي. بيروت.
22. الذهبي، شمس الدين. الموقظة في علم مصطلح الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية. حلب.
23. الذهبي، شمس الدين. ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق علي محمد الجاوي. دار المعرفة. بيروت.
24. الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم. مقدمة الجرح والتعديل. دار إحياء التراث العربي. بيروت. (1952).
25. الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم. الجرح والتعديل. دار إحياء التراث العربي. بيروت. (1952).
26. الزركشي، محمد بن جمال. النكت على ابن الصلاح. تحقيق زين العابدين بلا فريج. مكتبة أضواء السلف. الرياض. (1998)
27. الزهري، محمد بن سعد. تنمة الطبقات. تحقيق محمد السليمي. مكتبة الصديق. الطائف. (1993)
28. السبي، عياض بن موسى. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك بتحقيق أحمد بن بكير. مكتبة دار الحياة بيروت.
29. السخاوي، شمس الدين. فتح المغيث شرح ألفية الحديث. دار الكتب العلمية. (ط1). بيروت. (1403هـ).
30. السيوطي، جلال الدين. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. دار الفكر. بيروت
31. شاكر، أحمد محمد. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث. دار الكتب العلمية. بيروت. (1403).
32. الشوكاني، محمد بن علي. نيل الأوطار. مطبعة السنة المحمدية. القاهرة. (1960).
33. الطحان، محمود. أصول التخريج ودراسة الأسانيد. مكتبة المعارف. الرياض. (1996).
34. الأعظمي، محمد ضياء الرحمن. دراسات في الجرح والتعديل. الجامعة السلفية الهند. (1983).
35. عتر، نور الدين. منهج النقد في علوم الحديث. دار الفكر - دمشق - سورية.
36. العبد اللطيف، عبد العزيز، ضوابط الجرح والتعديل، العبيكان، الرياض، 2007.
37. العراقي، محمد بن الحسين. التنصرة والتذكرة. دار الكتب العلمية. بيروت.
38. العسقلاني، ابن حجر. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة. تحقيق إكرام الله إمداد الحق. دار الكتاب العربي. بيروت. (1996)
39. العسقلاني، ابن حجر. تقريب التهذيب. تحقيق محمد عوامة. دار ابن حزم. الرياض. (1999).
40. العسقلاني، ابن حجر. تهذيب التهذيب. تصوير دار صادر، بيروت. (1984).
41. العسقلاني، ابن حجر. فتح الباري بشرح صحيح البخاري. تحقيق ابن باز، ومحمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت (1989).
42. العسقلاني، ابن حجر. لسان الميزان. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. بيروت. (1986).
43. العسقلاني، ابن حجر. هدي الساري مقدمة فتح الباري. تحقيق ابن باز، ومحمد فؤاد عبد



## د. سعاد جعفر حمادي ( 87-51 )

- الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت (1989).
44. العمري، محمد على قاسم. دراسات في منهج النقد عند المحدثين. دار النفائس. الأردن.
45. العقيلي، محمد بن عمر. الضعفاء الكبير. تحقيق عبد المعطي قلعجي. دار المكتبة العلمية. بيروت. (1984).
46. العوني، حاتم بن عارف. المرسل الخفي. دار الهجرة. الرياض. (1997).
47. الغوري، سيد عبد الماجد. معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنادرة. دار ابن كثير. دمشق. (2007).
48. الغوري، سيد عبد الماجد. معجم المصطلحات الحديثية. دار ابن كثير. دمشق. (2007).
49. الفسوي، يعقوب بن سفيان. المعرفة والتاريخ. تحقيق خليل المنصور. دار الكتب العلمية. بيروت. (1999).
50. قاسم، علي سعد مباحث في علم الجرح والتعديل، دار البشائر الإسلامية، بيروت. (1988).
51. القطان، أبو الحسن علي. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام. تحقيق الحسين أيت سعيد. دار طيبة. الرياض. (1977).
52. اللاحم، إبراهيم، "تفرد الثقة بالحديث"، مجلة الحكمة.
53. اللكنوي، محمد بن الحافظ. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل. تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مؤسسة قرطبة، حلب. (1963).
54. المدني، علي بن عبد الله. علل الحديث ومعرفة. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. دار الوعي. حلب. (1980).
55. المزي، جمال الدين. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق بشار عواد مؤسسة الرسالة. بيروت. (1980).
56. معروف، بشار عواد. الأرنؤوط، شعيب. تحرير تقرير التهذيب. مؤسسة الرسالة، بيروت. (1997).
57. المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من. تحقيق وتعليق محمد ناصر الدين الألباني، محمد عبد الرزاق حمزة. دار الكتب السلفية - القاهرة.
58. معين، يحيى. التاريخ ليحيى بن معين برواية الدوري. تحقيق أحمد محمد نور سيف. (1979). جامعة الملك عبد العزيز. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
59. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال. تحقيق أحمد نور سيف. دار المأمون للتراث. دمشق. بيروت.
60. الندوي، تقي الدين. علم رجال الحديث. مكتبة الإيمان. المدينة المنورة. (1987).
61. النوري، أبو المعاطي، وآخرون. موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله. بيروت : عالم الكتب. (1997).
62. النووي، يحيى بن شرف، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، تحقيق نور الدين عتر، دار البشائر، بيروت، (1991).
63. الوفاء، ابن أبي. الجواهر المضية في طبقات الحنفية. الطبعة الأولى - الهند.

### الهوامش:

(1) المحدث الفاصل (ص/ 320)

## أوفى الشرح باختلاف دلالة ألفاظ الجرح ( 51-87 )

- (2) رواه مسلم في مقدمة صحيحه (15 /1)
- (3) لمحات من تاريخ السنة (ص/ 187)
- (4) التنكيل (ص/ 71-75)
- (5) الباعث الحثيث (ص/ 106 – 107)
- (6) فتح المغيـث (162 /1)
- (7) الموقظة (ص/ 82)
- (8) الجرح والتعديل (2/ 37)
- (9) الكفاية (ص/ 22)
- (10) علوم الحديث (ص/ 127)
- (11) ميزان الاعتدال (4 /1)
- (12) التبصرة والتذكرة (2/ 12)، منهج النقد (ص/ 108)
- (13) التبصرة والتذكرة (2/ 11)
- (14) نزهة النظر (ص/ 111)
- (15) التقريب (ص/ 74-75)
- (16) فتح المغيـث (1/ 400)، مباحث في علم الجرح والتعديل (ص/ 61)
- (17) يظهر أن من العلماء من كان يفرّق في عباراته في النقد بين قوله "ليس بقوي" وقوله "ليس بالقوي" مراعيًا في ذلك الفرق اللغوي بين العبارتين. فالأولى عند هؤلاء المفرقين تنفي القوة مطلقًا وإن لم تثبت الضعف مطلقًا. والثانية عندهم إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة، فهي عبارة تليين. وقد صرح المعلمي بالفرق بين العبارتين فقال: "وبين العبارتين فرق لا أراه يخفي على الأستاذ - أي الكوثري-، ولا على عارف بالعربية، فكلمة "ليس بقوي" تنفي القوة مطلقًا وإن لم تثبت الضعف مطلقًا؛ وكلمة "ليس بالقوي" إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة؛ والنسائي يراعي هذا الفرق، فقد قال هذه الكلمة في جماعة أقباء منهم عبد ربه بن نافع وعبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل، فبين ابن حجر في ترجمتهما من "مقدمة الفتح" أن المقصود بذلك أنهما ليسا في درجة الأكاير من أقرانهما؛ وقال في ترجمة الحسن بن الصباح: وثقه أحمد وأبو حاتم، وقال النسائي: صالح، وقال في "الكنى": "ليس بالقوي؛ قلت - أي ابن حجر-: هذا تليين هين، وقد روى عنه البخاري وأصحاب السنن إلا ابن ماجه، ولم يكثر عنه البخاري". التنكيل (ص/ 442).
- (18) الكفاية (ص/ 23)، علوم الحديث (ص/ 125)، إرشاد طلاب الحقائق (ص/ 119)، ميزان الاعتدال (1/ 4)، التبصرة والتذكرة (2/ 10-13)، فتح المغيـث (1/ 400)، تدريب الراوي (1/ 306)
- (19) مجموع الفتاوى (24/ 349-352)
- (20) التنكيل (ص/ 78)
- (21) الموقظة (ص/ 82)
- (22) سؤالات ابن أبي شيبة (234)
- (23) سؤالات ابن أبي شيبة (150)
- (24) سؤالات ابن أبي شيبة (501)

- (25) سؤال التالبرقاني (223)
- (26) سؤالات الحاكم للدارقطني(337)، فتح المغيـث (1/ 372)
- (27) لسان المحدثين (4/ 498-502)
- (28) سؤالات السُّلمي (41)
- (29) بيان الوهم والإيهام (3/ 462)
- (30) الفتاوى الكبرى (3/ 243)، إقامة الدليل (3/ 243)، وانظر: حاشية الرفع والتكميل (ص/ 154). وذكر بعض العلماء أن المحدثين قبل الترمذي كانوا يقسمون الحديث في الجملة -من حيث الاحتجاج به وعدمه- إلى صحيح وضعيف فقط، وأن الضعيف عندهم نوعان، أحدهما هو الحسن في اصطلاح الترمذي ومن تبعه، والثاني هو المرذود؛ ومن أشهر من نبه على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى، وذلك في كلام له طويل جداً ولكنه نفيس جداً.
- (31) الموقظة (ص/ 87)
- (32) الموقظة (ص/ 83)
- (33) بيان الوهم والإيهام (3/ 462)
- (34) مباحث في علم الجرح والتعديل (ص/ 71-72)
- (35) الموقظة (ص/ 83)
- (36) الجرح والتعديل (2/ 37)، الكفاية (ص/ 101)، علوم الحديث (ص/ 125)، إرشاد طلاب الحقائق (ص/ 119)، ميزان الاعتدال (1/ 28)، التبصرة والتذكرة (2/ 11)، التقريب (ص/ 43)، فتح المغيـث (1/ 399)، تدريب الراوي (1/ 404).
- (37) تدريب الراوي (1/ 179)
- (38) الجرح والتعديل (2/ 37)
- (39) علوم الحديث (ص/ 125)
- (40) علوم الحديث (ص/ 238)
- (41) تاريخ ابن أبي خيثمة (ص/ 315)، وأخرجه من طريق ابن أبي خيثمة: ابن شاهين في الضعفاء (ص/ 42)، وفي الثقات (1653)، والخطيب في الكفاية (ص/ 22)، وحكاة ابن حجر في لسان الميزان (1/ 93).
- (42) لسان المحدثين (4/ 29-39).
- (43) بيان الوهم والإيهام (2/ 264).
- (44) مباحث في علم الجرح والتعديل (ص/ 61).
- (45) تهذيب التهذيب (6/ 101).
- (46) تحرير علوم الحديث (1/ 607-609).
- (47) قال عبد الله الجديع في حاشية "فضل التهليل وثوابه الجزيل" لابن البناء (ص/ 63) في تخريجه لبعض الأحاديث وكلامه على الحسين بن عبد الله بن حُمران الرقي وقد قال فيه أبو نعيم في أخبار أصبهان(1/ 278): "وفيه ضعف" ولقد ملت أولاً إلى صلاحية حديثه للشواهد، حتى رأيت له هذا الخبر، وأرى أبا نعيم لأن فيه العبارة؛ وهذا شأن المتأخرين، يُطلق أحدهم الضعف على الراوي مع كونه قد يأتي بالعظام، فيغتر بذلك بعض من ينتصب للعمل في الحديث، فيحسّن من شأنه ويستشهد بحديثه بحجة أنه لم يتهم".

## أوفى الشرح باختلاف دلالة ألفاظ الجرح ( 51-87 )

- (48) علوم الحديث (ص/ 127)، إرشاد طلاب الحقائق (ص/ 119)، ميزان الاعتدال (28 /1)، التبصرة والتذكرة (2 /12)، فتح المغيـث (1 /372)، تدريب الراوي (1 /405)
- (49) الجرح والتعديل (6 /239)
- (50) تاريخه (874)
- (51) الجرح والتعديل (6 /357)
- (52) الجرح والتعديل (3 /127)
- (53) الجرح والتعديل (3 /127)، سوالات ابن الجنيـد (80)
- (54) تاريخ يحيى بن معين (4852)
- (55) سوالات الأجرى (129)، (180)
- (56) الثقات (8 /193)
- (57) الجرح والتعديل (3 /346)
- (58) تاريخ يحيى بن معين (3599)، الجرح والتعديل (7 /153)
- (59) المجروحين (2 /96)
- (60) الجرح والتعديل (3 /499)
- (61) الجرح والتعديل (3 /499)
- (62) الجرح والتعديل (3 /499)
- (63) تاريخ يحيى بن معين (3726)، (4149)
- (64) تاريخ يحيى بن معين (3726)، (4149)
- (65) العلل ومعرفة الرجال (5434)
- (66) تاريخ يحيى بن معين (3599)، الجرح والتعديل (6 /153)
- (67) المجروحين (2 /96)
- (68) الجرح والتعديل (2 /99)
- (69) علوم الحديث (ص/ 127)، التقريب (ص/ 43)، فتح المغيـث (ص/ 220)، تدريب الراوي (405 /1)
- (70) الرفع والتكميل (ص/ 229)
- (71) فتح المغيـث (1 /219 – 220)
- (72) الموقظة (ص/ 38)
- (73) المجهول على ثلاثة أقسام بحسب نوع الجهالة وذلك أن الجهالة إما أن تكون في عين الراوي وهو "مجهول العين"، أو في صفته الظاهرة والباطنة معا وهو "مجهول الحال"، أو في صفتها الباطنة مع العلم بحاله الظاهر أنه على العدالة ويسمى "المستور". وهذا الذي درج عليها المحدثون في مصنفات علوم الحديث، إلى أن جاء ابن حجر، فذهب إلى تقسيمه قسمين، تكلم عليهما في "النخبة وشرحها"، فقال: "فإن سمي الراوي وانفرد راو واحداً بالرواية عنه فهو "مجهول العين" ... أو إن روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثقوه "مجهول الحال" وهو "المستور". النخبة وشرحها (ص/ 101-102)
- (74) ميزان الاعتدال (1 /6). قال مؤلفا تحرير التقريب (1 /42): "وأكثر المحدثين إذا قالوا في الراوي "مجهول"، يريدون غالباً جهالة العين، وأبو حاتم يريد جهالة الوصف". وذهب

- البيعض إلى أنه لا يرى بينهما فرقاً.
- (75) الجرح والتعديل (4/ 229)
- (76) سير أعلام النبلاء (8/ 351)
- (77) الجرح والتعديل (3/ 428)
- (78) قتيبة، وهشام الرازي، والحكم بن مبارك، ومحمد المقدمي. تاريخ الإسلام حوادث ووفيات سنة 171-180هـ (ص/ 113).
- (79) الجرح والتعديل (5/ 339)
- (80) الجرح والتعديل (2/ 527)
- (81) النكت على ابن الصلاح (1/ 426). انظر ترجمة زياد بن جيل في "الجرح والتعديل"، وترجمة الحسن بن إسحاق حسنويه في "تهذيب التهذيب"، وترجمة أحمد بن عاصم البلخي، وبيان بن عمرو، والحسين بن الحسن بن بشار، والحكم بن عبد الله، وعباس بن الحسين القنطري، ومحمد بن الحكم المروزي في الفصل التاسع من "مقدمة الفتح" لابن حجر.
- (82) نقله الزيلعي، كما في "التذنيب" لأمير علي الهندي (ص/ 22).
- (83) جهل عدد من رواة الصحيحين مثل: أحمد البلخي، وإبراهيم المخزومي، وأسامة المدني، وأسباط أبو اليسع، وبيان بن عمرو، والحسين بن الحسن بن دينار، والحكم البصري، وعباس القنطري، ومحمد المروزي.
- (84) قواعد في علوم الحديث (ص/ 266)
- (85) شرح علل الترمذي (1/ 378-379)، ميزان الاعتدال (2/ 295)، الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال (ص/ 593-592). قال ابن رجب في شرح علل الترمذي (3/ 379): "والظاهر أنه -يعني علي بن المديني- ينظر إلى اشتهار الرجل بين العلماء، وكثرة حديثه، ونحو ذلك، لا ينظر إلى مجرد رواية الجماعة عنه".
- (86) الجرح والتعديل (8/ 85)
- (87) سير أعلام النبلاء (5/ 148)
- (88) لسان الميزان (5/ 375)
- (89) ترتيب المدارك (3/ 66)
- (90) شرح علل الترمذي (3/ 380)
- (91) ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي (1/ 233)
- (92) الجرح والتعديل (8/ 428)
- (93) الجرح والتعديل (8/ 282)
- (94) لسان الميزان (6/ 13)
- (95) الجرح والتعديل (8/ 445)
- (96) لسان المحدثين (5/ 68-60)
- (97) المحلي (10/ 333)
- (98) المحلي (6/ 122)
- (99) المحلي (3/ 33)
- (100) لسان الميزان (1/ 432)

## أوفى الشرح باختلاف دلالة ألفاظ الجرح ( 51-87 )

- (101) لسان الميزان (1/ 482)  
(102) لسان الميزان (1/ 241)  
(103) ميزان الاعتدال (1/ 28)، التبصرة والتذكرة (2/ 11)، فتح المغيبي (1/ 399)، تدريب الراوي (1/ 405)  
(104) فتح المغيبي (1/ 123)  
(105) تدريب الراوي (1/ 347)  
(106) طليعة التنكيل (ص/ 75)  
(107) دراسات في منهج النقد عند المحدثين (ص/ 267)  
(108) الجرح والتعديل (5/ 12)، تهذيب الكمال (14/ 336)  
(109) تهذيب الكمال (14/ 336)  
(110) الجرح والتعديل (2/ 236)، (4/ 270)، (5/ 12)، (6/ 23، 253)، (8/ 146)، الكامل (6/ 154)  
(111) قال اللكنوي: "وهذا الأدب الرفع في الجرح والتعديل، الذي أشار إليه الإمام الشافعي، هو من أدب السلف الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، جاء في ترجمة الفقيه الورع النبيل محمد بن سيرين البصري المتوفى سنة (110هـ) أنه "كان إذا مدح أحداً - أي زكاه وعدله - قال: هو كما يشاء الله، وإذا ذمه - أي جرحه - قال: هو كما يعلم الله. نقله الزركلي في ترجمته في "الإعلام" (7/ 25). وهذا الأسلوب الرفيع منه في الجرح والتعديل، في غاية اللطف والبراعة والورع، لم يُدرك شأوه فيه البخاري على كمال فطنته، وبارع لطافته، ودقة عبارته، ونحوه كياسة وكناية ما رواه الإمام مسلم في "مقدمة صحيحه" (1/ 104)، عن أيوب السختياني البصري تلميذ ابن سيرين، أنه "ذكر رجلاً يوماً فقال: لم يكن بمستقيم اللسان، وذكر آخر فقال: هو يزيد في الرقم". وكنى بهذين اللفظين عن أن الرجلين يكذبان".  
(112) شفاء العليل (ص/ 300)  
(113) فتح المغيبي (1/ 373)، الإعلان بالتوبيخ (ص/ 69-68)  
(114) انظر حاشية قواعد في علوم الحديث (ص/ 252)  
(115) فتح المغيبي (1/ 123)  
(116) هدي الساري (ص/ 144، 421)  
(117) تهذيب التهذيب (4/ 130)  
(118) بيان الوهم والإيهام (5/ 565)، هدي الساري (ص/ 590)  
(119) هدي الساري (ص/ 590)  
(120) فتح المغيبي (1/ 144)  
(121) قواعد في علوم الحديث (ص/ 263)  
(122) الرفع التكميل (ص/ 212)  
(123) الجرح والتعديل (3/ 321)، لسان الميزان (2/ 274). والظاهر أن ابن معين لم يكن عنده فرق بين قوليه في الرواة "ليس بشيء" و"لا شيء".  
(124) تحرير التقريب (1/ 41)  
(125) كأن الذهبي لم ينتبه لهذا التنوع عند ابن معين في هذه اللفظة، فقال في "الميزان" في

## د. سعاد جعفر حمادي ( 51-87 )

ترجمة عبد العزيز بن المختار البصري الدباغ: ” ثقة حجة، وما عرفت سبب قول ابن معين فيما سمعه يقول أحمد بن زهير: ”ليس بشيء“. ولا يحتمل هنا إلا أنه قصد أن أحاديثه قليلة، وذلك لأن ابن معين وثق عبد العزيز كما في تاريخ الدوري ميزان الاعتدال (2/ 643). وقال الذهبي في ”الميزان“ أيضاً في ترجمة ثعلبة بن سهيل الطهوي: ”قال أبو الفتح الأزدي: قال ابن معين: ثعلبة بن سهيل ليس بشيء. قلت: هذه رواية منقطة، والصحيح ما روى إسحاق الكوسج عن ابن معين: ثقة، أو لعل ليحيى فيه قولان. والله أعلم ميزان الاعتدال (1/ 371). ولو تبين له مقصد ابن معين في لفظة ”ليس بشيء“ في بعض الروايات لما شكك في أحد قوليهِ. مباحث في علم الجرح والتعديل (ص/ 60).

- (126) طليعة التنكيل (ص/ 49)
- (127) وكقول علي بن المدني في أبي بكر الداهري: ”ليس بشيء، لا يكتب حديثه“عبارة ”لا يكتب حديثه“ لا تقال إلا في شديد الضعف، ومن يعود ضعفه في الأصل إلى روايته.
- (128) طليعة التنكيل (ص/ 55)
- (129) جواب المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل (ص/ 86)
- (130) طليعة التنكيل (ص/ 49)
- (131) تحرير التقريب (1/ 41)
- (132) مقدمة تاريخ الدوري (1/ 119-115، 209-204).
- (133) معجم ألقاظ الجرح والتعديل المشهورة والنادرة (ص/ 389-388)
- (134) فتح المغيب (1/ 273)
- (135) تهذيب التهذيب (1/ 180)
- (136) الموقظة (ص/ 83)
- (137) اختصار علوم الحديث (ص/ 89)
- (138) هدي الساري (ص/ 480)
- (139) فتح المغيب (1/ 273)
- (140) التنكيل (ص/ 205)
- (141) التقييد والإيضاح (ص/ 163)، تدريب الراوي (1/ 349)
- (142) الضعفاء الصغير (ص/ 118)
- (143) الاجتهاد في علم الحديث للبقاعي (ص/ 101)
- (144) التاريخ الكبير (1/ 115)
- (145) الاجتهاد في علوم الحديث (ص/ 101)
- (146) قول البخاري سكتوا عنه (ص/ 211-210).
- (147) ميزان الاعتدال (1/ 28)
- (148) التبصرة والتذكرة (2/ 11)، التقييد والإيضاح (ص/ 163)، القول المسدد (ص/ 18)
- (149) فتح المغيب (1/ 371)
- (150) تدريب الراوي (1/ 349)
- (151) تحرير علوم الحديث (1/ 607-603)
- (152) ميزان الاعتدال (2/ 416)

## أوفى الشرح باختلاف دلالة ألفاظ الجرح ( 51-87 )

- (153) اختصار علوم الحديث (ص/ 89)
- (154) سير أعلام النبلاء (12/ 440-441)
- (155) ميزان الاعتدال (2/ 416)، الموقظة (ص/ 63)
- (156) ميزان الاعتدال (2/ 416)
- (157) ميزان الاعتدال (3/ 51-52)
- (158) قال ابن خلدون في المقدمة (ص/ 295): "وياسين العجلي وإن قال فيه ابن معين: ليس به بأس؛ فقد قال البخاري: فيه نظر؛ وهذه اللفظة من اصطلاحه قوية في التضعيف جداً".
- (159) قال في أواس بن عبد الله بن بريدة "ضعيف جداً، قال البخاري: فيه نظر، وهذه العبارة يقولها البخاري في من هو متروك". القول المسدد (ص/ 10). وقال في شرح ألفيته (2/ 11): "فلان فيه نظر، وفلان سكتوا عنه: هاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه". وانظر التقييد والإيضاح (ص/ 139).
- (160) الإعلان بالتوبيخ (ص/ 125)، فتح المغيث (1/ 122)
- (161) قال السيوطي في تدريب الراوي (1/ 394) "البخاري يطلق "فيه نظر"، و "سكتوا عنه" فيمن تركوا حديثه؛ ويطلق "منكر الحديث" على من لا تحل الرواية عنه".
- (162) تحرير علوم الحديث (1/ 603-607)
- (163) المقتنع (1/ 178)
- (164) التاريخ الكبير (2/ 318)
- (165) علل الترمذي الكبير (1/ 285 – 286)
- (166) ميزان الاعتدال (1/ 6). ومثله ما وقع في الطبعة القديمة لكتاب تهذيب التهذيب كذلك طبعة دار الفكر 1404هـ في ترجمة مسلم بن خالد من تهذيب التهذيب (10/ 116) ما نصه: "وقال البخاري: "منكر الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به يعرف وينكر" وهو خطأ، والصواب أن البخاري لم يزد في تجريحه لهذا الراوي على كلمة "منكر الحديث" وأن بقية الكلام لأبي حاتم وليس للبخاري. وصواب العبارة كما في طبعة مؤسسة الرسالة لتهذيب التهذيب (4/ 68) وتهذيب الكمال (27/ 512) والتاريخ الكبير للبخاري (7/ 260) والجرح والتعديل (8/ 183) "وقال البخاري: منكر الحديث؛ وقال النسائي: ليس بالقوي؛ وقال أبو حاتم: ليس بذلك القوي، منكر الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، تعرف وتُنكر". فوقع ناسخ تهذيب التهذيب أو طابعه في انتقال نظر، انتقل نظره من لفظة "منكر الحديث" الأولى وهي للبخاري، إلى لفظة "منكر الحديث" الثانية، وهي لابن أبي حاتم، فسقط ذكر النسائي وأبي حاتم وصار كلام أبي حاتم منسوباً للبخاري.
- (167) توفي ابن يربوع الإشبيلي سنة 522هـ، وقد قال فيه تلميذه ابن بشكوال: "كان حافظاً للحديث وعلله، عارفاً بأسماء رجاله وتقلته، يبصر المعدلين منهم والمجرحين، ضابطاً لما كتبه، ثقةً فيما رواه، وكتب بخطه علماً كثيراً، وصحب أبا علي الغساني كثيراً واختص به وانتفع بصحبته، وكان أبو علي يكرمه ويفضله، ويعرف حقه، ويصفه بالمعرفة والذكاء، وجمع أبو محمد هذا كتباً حسناً، منها: كتاب "الإقليد في بيان الأسانيد"، وكتاب "تاج الحلية وسراج البغية في معرفة أسانيد الموطأ"، وكتاب "لسان البيان عما في كتاب أبي نصر الكلاباذي من الإغفال والنقصان"، وكتاب "المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج"، وغير ذلك، الصلة



## د. سعاد جعفر حمادي ( 87-51 )

لابن بشكوال: (1/ 283). وقال ابن الأبار فيه: «الحافظ المحقق... وله تواليف مفيدة، وكان ظاهري المذهب». وقال الذهبي: «الأستاذ الحافظ المجود الحجة» سير أعلام النبلاء (19/ 578).

(168) تهذيب الكمال (18/ 265). وقال في عثمان بن عمر التيمي: "هو على أصل البخاري محتمل". تهذيب الكمال (19/ 416). "الحديث الحسن لذاته ولغيره، دراسة استقرائية نقدية" (1/ 406-415).

(169) يحتمل أن يكون ابن يربوع الإشبيلي نقل ذلك النص عن البخاري عن إحدى روايات "التاريخ الكبير" التي لم تعتمد في النسخة المطبوعة، والأندلسيون يروون كتاب "التاريخ الكبير" من ثلاثة طرق عن البخاري، هي: رواية الفسوي، ورواية الدلال، ورواية المقرئ، والمطبوع اعتمد في طبعه على عدة نسخ، ولم يذكر المحققون له إلا رواية المقرئ. ومما يؤكد اختلاف نسخ التاريخ الكبير ورواياته أنه في المطبوع ما صورته: "عبد الرحمن بن عائش الحميري" فقط، ووجدت البيهقي يذكر بسنده إلى أبي أحمد محمد بن سليمان بن فارس قال: أخبرنا محمد بن إسماعيل البخاري قال: "عبد الرحمن بن عائش الحضرمي، له حديث واحد إلا أنهم يضطربون فيه"، فهذه الزيادة المهمة وردت في رواية الدلال ولم ترد في المطبوع، فإما سقطت من إحدى النسخ، أو من رواية المقرئ، أو يكون البخاري حذفها، ولكن الشاهد أن هناك زيادات وإضافات في روايات أو نسخ التاريخ الكبير. وبما تقدم يقوى الظن بأن ما نقله ابن يربوع من كلام للبخاري يكون وجده في رواية من روايات التاريخ الكبير أو في نسخة من نسجه، والرجل كما ذكروا عنه من أهل التحقيق والإتقان والشهرة بالضبط. انظر التاريخ الكبير (1/ 3-2)، (2/ 398-400) و(5/ 252)، (8/ 456)، الأسماء والصفات للبيهقي (ص/ 380)، فهرسة ابن خبير الإشبيلي (ص/ 204-205).

(170) العلل الكبير (2/ 969)

(171) المرسل الخفي (1/ 440)

(172) بذل الماعون (ص/ 117)

(173) الرفع والتكميل (ص/ 388-392)

(174) الرفع والتكميل (ص/ 388-392)

(175) ميزان الاعتدال (1/ 6)

(176) المرسل الخفي (1/ 440)

(177) الضعفاء الصغير (ص/ 69)

(178) الضعفاء الصغير (ص/ 76)

(179) الضعفاء الصغير (ص/ 80)

(180) الضعفاء الصغير (ص/ 117)

(181) جزء القراءة خلف الإمام (ص/ 38، 39)

(182) العلل الكبير (2/ 179)

(183) التاريخ الكبير (5/ 258)

(184) رسالة أبي داود لأهل مكة (ص/ 27، 28)

(185) الحديث الحسن لذاته ولغيره دراسة استقرائية نقدية (1/ 406-415)

## أوفى الشرح باختلاف دلالة ألفاظ الجرح ( 51-87 )

- (186) المقنع (1/ 178)  
(187) شفاء العليل (ص/ 313)  
(188) الجرح والتعديل (9/ 129)  
(189) الجرح والتعديل (4/ 26)  
(190) ميزان الاعتدال (1/ 28)، التبصرة والتنكرة (2/ 12)، فتح المغيب (1/ 372)، تدريب الراوي (1/ 404)  
(191) معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنادرة (ص/ 654-655)  
(192) تهذيب التهذيب (8/ 389)  
(193) الحديث المعلول (ص/ 97)  
(194) شرح علل الترمذي (2/ 659)  
(195) شرح علل الترمذي (3/ 253)  
(196) الكفاية (ص/ 172)  
(197) تاريخ دمشق (49/ 464)، تهذيب الكمال (24/ 15). والنص المذكور: ذكره ابن عساكر (49/ 464) مسنداً عن ابن المديني.  
(198) أخرجه أحمد (6/ 52)، وابن أبي شيبة (117)، وأبو يعلى (8/ 282)، وابن حبان (6732)، من وجوه عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم به . وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (7/ 234): ”رجاله رجال الصحيح“، وهو كما قال. فلماذا استنكره يحيى على قيس؟ الذي يظهر من ملابسات الموضوع: أن قيساً لم يكن من الرواة عن عائشة المعروفين بالرواية عنها، بل ليس له في تحفة الأشراف من روايته عن عائشة سوى حديث واحد فقط، رواه له ابن ماجه، ثم الحادثة مشهورة في تاريخ الإسلام، حضرها جمعٌ من الصحابة رضي الله عنهم . ثم لم يرو ما رواه قيسٌ بعض هؤلاء ولا غيرهم من المعروفين بالرواية عن أم المؤمنين أمثال عروة بن الزبير رحمة الله عليه. فأين كانوا حين غاب عنهم هذا الخبر، فرواه قيس الذي لم يشتهر بالرواية عن عائشة رضي الله عنها. ولم يأت في سياق الحديث ما يدل على سماعه لهذا الخبر من عائشة رضي الله عنها. ففعل هذه الملابسات هي التي دفعت يحيى القطان إلى استنكار الحديث.  
(199) الجرح والتعديل (6/ 289)، المجروحين (2/ 117)، تهذيب الكمال (23/ 16)  
(200) تذكرة الحفاظ (1/ 61)  
(201) سير أعلام النبلاء (2/ 178)  
(202) سير أعلام النبلاء (11/ 53)  
(203) الكاشف (4596)  
(204) تاريخ ابن معين (5110)  
(205) شفاء العليل (ص/ 310) .  
(206) قواعد في علوم الحديث (ص/ 260)  
(207) أي من يتفرد وإن لم يخالف. قاله عبد الفتاح أبو غدة الرفع والتكميل (ص/ 145)  
(208) هدي الساري (ص/ 453)، فتح الباري (2/ 173)  
(209) هدي الساري (ص/ 436)، فتح الباري (2/ 158)

- (210) هدي الساري (ص/ 392)، فتح الباري (2/ 118)
- (211) علوم الحديث (ص/ 80)
- (212) فتح المغيـث (1/ 373)
- (213) فتح المغيـث (1/ 373)
- (214) أي قولهم ”رؤى مناكير“ أو ”يروى المناكير“ أو ”في حديثه نكارة“.
- (215) فتح المغيـث (1/ 373)، نصب الراية (1/ 179)
- (216) شفاء العليل (ص/ 310-309).
- (217) مسائل ابن هانئ النيسابوري (2/ 243)
- (218) النكت على ابن الصلاح (2/ 674)
- (219) الكامل (1/ 373)
- (220) العلل ومعرفة الرجال (204)، تاريخ بغداد (10/ 216). ولعل أحمد يقصد حديثاً معيناً، وإلا فقد روى عنه في المسند (18000) و(21090) و(21120). وفي سير أعلام النبلاء (6/ 412).
- (221) بيان الوهم والإيهام (2/ 264)، (3/ 377)
- (222) ميزان الاعتدال (1/ 6)، (2/ 202)، طبقات الشافعية الكبرى (2/ 9)، فتح المغيـث (1/ 162)، الرفع والتكميل (ص/ 129، 149)
- (223) لسان الميزان (1/ 20). وتتمة ترجمة أبان في اللسان: ”وقال أبو حاتم: أبان بن جبلة شيخ مجهول منكر الحديث“.
- (224) التبصرة والتذكرة (2/ 11)
- (225) فتح المغيـث (1/ 371)
- (226) تدريب الراوي (1/ 253)، (1/ 349)
- (227) فتح المغيـث (1/ 125)
- (228) تهذيب التهذيب (2/ 89)
- (229) الضعفاء الكبير (1/ 188)
- (230) شفاء العليل (ص/ 306)
- (231) الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي (ص/ 111 – 115)
- (232) تأويله قول البخاري ”فلا تحل الرواية عنه“ بمعنى ”أنه لا يحل له الرواية عنه في صحيحه“؛ تأويل بعيد غريب، ولا مستند له.
- (233) تحرير علوم الحديث (1/ 614-617)
- (234) تحرير علوم الحديث (1/ 614-617)
- (235) الكامل (2/ 298)
- (236) الكامل (2/ 417)
- (237) تحرير علوم الحديث (1/ 614-617)
- (238) الجرح والتعديل (2/ 83-84)
- (239) الكامل (1/ 383)
- (240) التاريخ الأوسط (2/ 135)

## أوفى الشرح باختلاف دلالة ألفاظ الجرح ( 87-51 )

- (241) تحرير علوم الحديث (1/ 617-614)
- (242) الجرح والتعديل (5/ 45)
- (243) الكامل (5/ 367)
- (244) الاجتهاد في علم الحديث (ص/ 115)
- (245) الجرح والتعديل (8/ 268)
- (246) الجرح والتعديل (4/ 55)
- (247) الجرح والتعديل (4/ 133)
- (248) الجرح والتعديل (5/ 23)
- (249) سؤالات البرذعي (2/ 336)
- (250) الجرح والتعديل (4/ 302).

## **A Thorough Examination of the Signifiers of Hadith Authentication and Criticism**

**Dr. Suaad J. Hummadi**

**Shari'a and Islamic Studies College - Kuwait University  
Kuwait City - Kuwait**

### **Abstract**

Some Hadith critics criticized certain narrators and their narrations using highly accurate expressions with specific denotations. They classified those expressions into specific categories under the heading "Signifiers of Hadith Authentication or criticism." Most Hadith scholars used those expressions consistently. However, some traditionists used the same expressions but with different denotations as if they were their own special terms. This paper examined some of the expressions and terms and indicated their meanings as intended by those critics.